المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

يتابع فصل المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في هذا التقرير التطوّرات الأساسيّة في الشأن الذي كان قد أعاره جُلّ الاهتمام في تقرير العام المنصرم- حركة الاحتجاج الاجتماعي التي انطلقت في صيف ٢٠١١، والتي تميزت في أشهرها الأولى، بزخم غير مسبوق من حيث وتيرة الفعل الاحتجاجي ونمطه واتساع المشاركة الشعبية فيه، كما عُلقّت على هذه الحركة آمال هائلة وتوقّعاّت بأن تحقّق مكاسب فعلية ملموسة للطبقة الوسطى والشرائح الفقيرة.

توقع الجمهور الإسرائيلي أن تترسخ حركة الاحتجاج، وأن تبدّل تقاليد العمل الجماعي، وأن تؤثر في الخطاب العام.

كما توقع الجمهور الإسرائيلي أن تترسخ حركة الاحتجاج، وأن تبدِّل تقاليد العمل الجماعي، وأن تؤثر في الخطاب العام، ما يجعل منها فاتحة لعهد جديد من التعامل مع السياسات النيوليبرالية التي تتّبعها الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتي كانت وراء اتساع الفوارق الاقتصادية، وزيادة عمق الفقر، وما يرافق ذلك من مظاهر انعدام الشعور بالأمان الشخصي، وبالتالي القلق تجاه المستقبل.

وتوّقع كثيرون في أوساط « اليسار الاجتماعيّ» الإسرائيلي، ومناصرو هذا اليسار في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديميّة، أن ينجح الاحتجاج في دفع النظام الإسرائيليّ إلى ما يُصطلح على تسميته في الخطاب العام في إسرائيل «تغيير الطريقة»، أي الانتقال إلى سياسات «دولة الرفاه»، وفي خلق ديناميكيّات اجتماعية جديدة تفضي إلى ميلاد نموذج «الإسرائيليّ الجديد»، على حدّ تعبير أحد قادة الاحتجاج في طفرته الأولى.

وبقدر ما كانت الآمال كبيرة ومتسرّعة، هكذا كانت خيبتها مع بدء السنة الثانية لحركة الاحتجاج، فسرعان ما ساد اعتقاد في صفوف الجمهور الإسرائيليّ عامة، وفي الأوساط آنفة الذكر بأن الاحتجاج قد فشل في إحراز أي تغيير حقيقيّ، سوى ما تكرّمت به حكومة إسرائيل لإجهاضه. كثرت المقالات والتحليلات التي نعت الاحتجاج، وراحت توجّه إلى قيادته سهام نقد كنا، في السنة السابقة، قد شهدنا مثلها تخرج من جعبة الأوساط الرسميّة وأصحاب الشركات والمصالح المتضررة.

بعد عرض مقتضب لأهم النجاحات التي حققتها حركة الاحتجاج، وهي نجاحات من الخطأ شطبها وكأنها لم تكن، حتى لو كان من غير الممكن بعد التنبؤ بخصوص الأثر الذي ستتركه على المستقبل، سيتناول هذا الفصل الأسباب الأساسيّة لضعف هذه الحركة وأفولها. وهو أفول جاء على خلفية أوضاع اجتماعيّة شديدة الشبه بتلك التي سادت عشيّة احتجاج صيف ٢٠١١. وفي هذا الفصل تحليل لهذه الأوضاع وعلى رأسها ثبات مؤشرات الفقر واتساع الفجوات الاجتماعيّة والضائقات الاجتماعية المختلفة، والتآكل المستمر في حجم الطبقة الوسطى ودورها في إسرائيل.

بقدر ما كانت الآمال كبيرة ومتسرّعة، هكذا كانت خيبتها مع بدء السنة الثانية لحركة الاحتجاج.

حركة الاحتجاج الاجتماعيّ في سنتها الثانية: توقّعات متواضعة، نجاحات ضعيفة، وإخفاقات

بدأ الحديث عن أفول حركة الاحتجاج الاجتماعيّ التي شكّلت الظاهرة الاجتماعيّة الأوسع والأهم في سنة ٢٠١١ سريعًا جدًا، فور حدوث التغيير الذي كان متوقّعًا في أنماط الفعل الاحتجاجيّ، كما هو الحال في كل احتجاج طويل الأمد، إذ تدرك القيادة المثابرة صعوبة مواصلة الجمهور الواسع للمشاركة اليوميّة في أنشطة الاحتجاج والتظاهر والاعتصام، حتى لو بقي على تعاطفه وقبوله للمطالب.

بعد نحو شهرين على اعتصام الخيام في شارع روتشيلد في تل أبيب وامتداداته الفرعيّة في الجادات الرئيسية للمدن والقرى في المناطق كافة، كان من الطبيعيّ أن تباشر قيادة التيّار المركزي في حركة الاحتجاج التفكير في اتباع أساليب عمل وتنظيم ملائمة للأمد البعيد، تأخذ في الحسبان متغيرات عديدة ومختلفة وتستجيب للكثير من الردود والضغوط التي بدأت ترد من أوساط كثيرة من بين صفوف المؤيدين على اختلاف كيفية انخراطهم في الاحتجاج. كذلك، دفعت بوادر الإرهاق والإحباط البادية على الأطراف المشاركة كافة، قيادة حركة الاحتجاج إلى أسلوب عمل مختلف يتناسب مع طبيعة الاحتجاج الاجتماعيّ الذي ليس باستطاعته تحقيق مكاسب فورية ملموسة. إنها مرحلة

تعزيز الاحتجاج الجماعي والانتقال به من الرفض والمعارضة إلى مرحلة تأسيس أجهزة المجتمع المنتج، مرحلة ترجمة مجمل الضائقات الفردية والجماعية إلى حالة فعل ووعي، والانتقال إلى حالة التطور والقفز إلى الأمام والتفكير بأهداف طويلة الأمد يجب تحقيقها للتخلص من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب.

سارع الجمهور، كما سارعت وسائل الإعلام والمحللون والأكاديميون إلى تعداد أسباب فشل الحركة بالكامل.

ما ظهر وكأنه خفوت بعد الانطلاقة الأولى لحركة الاحتجاج، وهو ما كان يمكن أن يعتبر عاديًا في تقييم تطوّر أنماط فعلها عامة، كما أسلفنا، ترك أثرًا سلبيًا جدًا على الجمهور المؤيِّد في الحالة الإسرائيليّة، إذ سارع هذا الجمهور، كما سارعت وسائل الإعلام والمحللون والأكاديميون إلى تعداد أسباب فشل الحركة بالكامل، وكأنها حدث عابر لم يترك أي أثر يُذكر في وعي مئات الآلاف الذين خرجوا إلى الشوارع. ويفيد استطلاع أجراه منظمو المؤتمر الاجتماعي السنوي الدوري «مؤتمر سدوروت» أن٦١ ٪ من الجمهور الإسرائيليّ يعتقدون أنّ الاحتجاج الاجتماعي قد فشل، مع أن ٤٦٪ من المستجوبين صرّحوا بأنّهم سوف يصوتون لحزب يُسهم في تحسين المجال الاجتماعي. في المقابل اعتبر ٢٧٪ من المستَطلعين أن الاحتجاج الاجتماعي هو بمثابة حالة من النجاح، ولم يحدّد الباقون موقفهم من الأمر. وعن مسببات هذا الفشل اعتبر٣٦٪ من المستجوبين أن العامل الأساسي لفشل الاحتجاج الاجتماعي هو الجمهور الإسرائيلي، ٢٧٪ قالوا أنّ الحكومة مُذنبة في ذلك الفشل، ١٩٪ اعتبروا قادة الحركة سببًا في فشلها، ٤٪ ذنّبوا وسائل الإعلام،[1] و٣٪ اعتبروا أن أرباب المال في إسرائيل بسطوتهم وقدرتهم على التأثير عبر قنوات كثيرة هم الذين كانوا وراء الفشل.[2]

سرعة تقييم الاحتجاج كفشل، على الرغم من نجاحات ما زال تأثيرها محتمل التحقّق

يعتقد ٦١٪ من الجمهور الإسرائيليّ أنّ الاحتجاج الاجتماعي قد فشل، مع أن ٤٦٪ من المستجوبين صرّحوا بأنّهم سوف يصوتون لحزب يُسهم في تحسين المجال الاجتماعي.

يبدو أن إسراع الرأي العام الإسرائيلي إلى التعبير عن خيبة الأمل من حركة الاحتجاج وقياداتها حدث بتأثير أوساط مختلفة وعوامل مختلفة بعضها محليّ وبعضها عربيّ أو عالميّ. فمن جهة، سارعت الجهات الرسمية، وبعض المتحدثين باسم أحزاب الائتلاف، والناطقون باسم الشركات الكبرى، وآخرون من ذوي المصالح المتضررة إلى إشاعة مناخ يعتبر حركة الاحتجاج مرحلة عبرت، لم تحقق الكثير بسبب أساليبها وقياداتها. من جهة ثانية ما كان لهذا النعي السريع لحركة الاحتجاج أن يحظى بالقبول سوى بسبب كبر الآمال التي عُلّقت على نمط الاحتجاج غير المسبوق، واستطاعته استقطاب مئات الألوف من المؤيدين في غضون أسابيع قليلة، وتزامنه مع حركات التمرّد العربيّة التي اصطلح

على تسميتها «الربيع العربي»، والتي استطاعت أن تطيح بأنظمة قمعية، ومع موجات الاحتجاج التي اكتسحت مدنًا أوروبيّة وأميركية في الفترة نفسها. في ضوء هذا كله، جاء وقع غياب حركة الاحتجاج من الشارع كبيرًا وسلبيًا جدًا على قدر التوقّعات منها. ولعل ما عمّق الشعور بخيبة الأمل هو فشل المحاولات الخجولة لتجديد الاحتجاج بالعودة إلى الشوارع في صيف ٢٠١٢.

لا بدّ قبل الانتقال إلى شرح الإخفاقات التي تُنسب إلى حركة الاحتجاج وقيادة التيار المركّزي فيها من الإشارة إلى بعض إنجازاتها المهمة، وكنّا قد قمنا بتحليل أهم الإنجازات التي حققتها حركة الاحتجاج في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٢ عن المشهد الإسرائيلي في العام ٢٠١١، وهي إنجازات لا يمكن، حتى هذه اللحظة إهمالها أو التقليل من أهميتها، لا سيّما في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، وهيمنة خطاب الاحتجاج ومطالب الحركة على برامج الأحزاب المختلفة التي خاضت تلك الانتخابات،[٣] سواءً فازت بتمثيل أم لم تعبر نسبة الحسم،[٤] وأنماط التصويت التي وإن كان من المبكّر الحديث عنها، إلا أنه يتوقع أن تكون قد تأثرت بروح حركة الاحتجاج ومطالبها.[٥] هذا مع العلم بأن تحقّق أثر هذه الإنجازات ليس أمرًا مضمونًا ومفروغًا منه، وإنما هو منوط بمدى التزام هذه الأحزاب ببرامجها ووعودها من جهة، وبعودة حركة الاحتجاج إلى الشوارع، ولكن بقيادة مختلفة، وبتمثيل أوسع للشرائح الفقيرة التي تعيش حالة معاناة حقيقيّة، وربما بأنماط فعل مختلفة.[٦]

أبرز نجاحات حركة الاحتجاج

- انتقال المواضيع الاقتصادية والأوضاع والفجوات الاجتماعية والاقتصادية إلى رأس المواضيع على الأجندة العامة في إسرائيل، بعد أن كانت مغيبة على امتداد عقود لصالح مواضيع الأمن والسياسة الخارجية، ولعل برامج الأحزاب المختلفة في الانتخابات الأخيرة أكبر دليل على هيمنة القضايا الاجتماعية المهمة، مثل السكن والصحة والتعليم والعمل ومجابهة الفقر وغيرها، على الخطاب العام، وتبني بعض الأحزاب للشعارات والمطالب الأساسيّة لحركة الاحتجاج، أي تلك المطالب المتعلقة بمصالح الطبقة الوسطى، وليس مصالح الطبقة الدنيا والفقراء.
- اكتشاف صانعي القرار في الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال والمهن الحرة والعاملين في الإعلام والحيز العام بمجمله قوة الجمهور الغاضب وعظمته (استعاد الجمهور قوته وهو يطالب بالأجوبة وليس بالتهديدات أو الوعود، إنه يطالب بالتغيير).[٧]
- اكتشف مئات الآلاف الذين واجهوا صعوبات اقتصادية متواصلة فجأة أنّ مصاعبهم

ليست ناجمة عن فشلهم أو كسلهم كما حاولوا إقناعهم في العقد الأخير، وإنما عن سياسة اقتصادية لا تهتم بمصالحهم؛ بدأ «أثر الجمهور الذي يعي قدرته ويثق بنفسه» يُؤتي ثماره في المجتمع الإسرائيلي، فقد طرأ في أعقاب تجربة حركة الاحتجاج ازدياد واضح في عدد عمليات الاحتجاج المختلفة التي تبادر إليها مجموعات وأفراد بأساليب تتسم بالجرأة والثبات، وفي الأماكن والمجالات كافة؛ على الرغم من أن تقرير لجنة تراختنبرغ لم يأت على قدر توقعات قادة حركة الاحتجاج، ولم يحدث تغييرات فورية وجدية، إلا أن كونه تقريرًا للجنة حكومية مختصّة أحدث انقلاباً في الخطاب الاقتصادي في البلاد، فقد اعترف التقرير بغياب العدالة الاجتماعية وبشرعية حركة الاحتجاج، وأقرّ بأن النموذج الرأسمالي الإسرائيلي لا يهتم سوى بمصالح مجموعات تجارية قوية جداً، وبأصحاب الاحتكارات، رأسمالية تتحكم بها علاقات القوة والسيطرة والاستغلال الصارخ للجمهور، والتحايل على القانون وعلى الحكومة؛ فرضت حركة الاحتجاج نفسها على نقابة العمل العامّة في إسرائيل «الهستدروت»، التي اضطرت إلى تبني أجندة حركة الاحتجاج في فترة زخمها، وهو أمر من المتوقع أن يحصل مجددًا إذا عادت حركة الاحتجاج إلى ذلك الزخم، كما يتوقّع لها بعض المحللين والأنصار؛ وأخيرًا إجراء إصلاحات في بعض المجالات، مثل سياسة جباية الضرائب من أصحاب رؤوس الأموال، وتمويل التعليم الإلزامي من سن ٣ سنوات، والعمل على حلّ أزمات السكن بالمبادرة إلى بناء آلاف الشقق، والتفاوض مع الهستدروت لتحسين ظروف عمل ما يسمى في إسرائيل «عمال مقاولي العمل»، وغير ذلك من الإصلاحات التي ما زالت، حتى هذه اللحظة، بعيدة جدًا عن تلبية المطالب المرفوعة بشكل جديّ.

تقرير لجنة تراختنبرغ أحدث انقلاباً في الخطاب الاقتصادي في البلاد، فقد اعترف التقرير بغياب العدالة الاجتماعية وبشرعية حركة الاحتجاج.

بعض أبرز إخفاقات حركة الاحتجاج

- ما من شك في أن النقاش الدائر حول مواضيع الاقتصاد والمجتمع بدأ يتغلغل إلى مركز الخطاب العام في إسرائيل، وهو شرط أساسي في اتجاه إحداث تغيير في سلوك صناع القرار، لكنه شرط غير كاف. نجحت حركة الاحتجاج في إحداث هذا الأمر، ولكن التغيير في الخطاب العام غير كاف؛ إذ كان يجب رفع مستوى هذا الخطاب، وهو ما فشلت فيه حركة الاحتجاج. واصل قادة الاحتجاج تمسّكهم بجوهر الخطاب القديم، خطاب الثنائيات المتناقضة: رأسمالية مقابل اشتراكية، الخصخصة مقابل الإنفاق الحكومي على الجوانب الاجتماعيّة، يمين مقابل يسار، وهي مقابلات لا تفيد في استقطاب شرائح واسعة من الجمهور لفترات زمنية طويلة.

واصل قادة الاحتجاج تمسّكهم بجوهر الخطاب القديم، خطاب الثنائيات المتناقضة: رأسمالية مقابل اشتراكية، الخصخصة مقابل الإنفاق الحكومي على الجوانب الاجتماعيّة، يمين مقابل يسار.

هذه القولبات على شاكلة السوق الحرّة مقابل الاشتراكية، النيولبرالية مقابل

الاشتراكية الديمقراطية، الخصخصة مقابل التأميم، وغيرها لا تخدم سوى المعنيين بالنظام القائم والمستفيدين منه، فبدل التفكير في السؤال حول تحسين مستوى الخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها وقلب الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد أكثر عدالة، ما قد يقود بالضرورة إلى إصلاحات وتغييرات بنيوية تقيد سيطرة المستفيدين من النظام السائد، تحرف النقاش من قبل المعنيين إلى المواقع القديمة نفسها: الشيوعية وتدمير الاقتصاد الحرّ أو الرأسمالية الشرسة والجشعة.

حال التشبّث بخطاب التقسيمات القديم نفسه، دون النجاح في إنتاج لغة سياسية جديدة تربط بين مسألة العدالة الاجتماعية وبين النظام.

في هذا الخصوص، لكن من منطلق مختلف إلى حدّ بعيد، يعتقد العالم السياسيّ اليساريّ ليف غرينبرغ، المحاضر في جامعة بئر السبع، أن أحد أبرز مواضع فشل حركة الاحتجاج هو مواصلة تبني خطاب الثنائية المتناقضة يمين- يسار، وهو خطاب يعيق كل بحث موضوعي عميق في جميع القضايا المتعلقة بالسياسة الاجتماعيّة والاقتصاديّة المُلحّة بالنسبة للفقراء والشرائح الضعيفة، لأنّهم موزعون على طرفيّ هذا الثنائية المتعارضين، فلا يتمكنون من التوحُّد دفاعًا عن مصالحهم بسبب انتماءاتهم الحزبية والتنظيميّة. ظهر هذا في الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة حيث تفرّق هؤلاء وتباعدوا على الرغم من أن الأحزاب والتيّارات التي أيدوها كانت ترفع المطالب الاجتماعية الاقتصادية نفسها.[٨]

حال هذا التشبّث بخطاب التقسيمات القديم نفسه، دون النجاح في إنتاج لغة سياسية جديدة تربط بين مسألة العدالة الاجتماعية وبين النظام الذي يضطهد مجموعات معينة على خلفية انتمائها الطائفي، أو الديني أو القومي، وفي عدم قدرتها على رفض منطق التقسيمات الذي يُفيد سياسة «فرِّق تسُد»، ويجعل جزءًا من الجمهور الواسع يشعر أنّ كل اللغط السياسي الذي تبناه التيّار المركزيّ في حركة الاحتجاج فاقد لأي أثر حقيقي، ولا ينجح في توحيد القوى المتضررة من السياسات والممارسات الاقتصاديّة للحكومة.[٩]

- وجِّه إلى قيادة حركة الاحتجاج التي انطلقت من شارع روتشيلد في صيف ٢٠١١، انتقاد حاد تمحور حول «بياض» هذه القيادة، وتسلّطها، وضعف تمثيلها للفقراء وسكان الضواحي البعيدة والمقصاة جغرافيًا واجتماعيًا، واهتمامها البالغ بمصالح الطبقة الوسطى. وهو الأمر الذي تجلى، مرارًا وتكرارًا، في اعتبار دافني ليف[١٠] وستاف شفير وآخرين من قيادة التيّار المركزيّ في الحركة من ذوي البشرة البيضاء، مقارنة بالفقراء من اليهود الشرقيين (سود البشرة مجازًا)، الذين اختاروا أن يقيموا خيامهم بعيدًا عن شارع روتشيلد.[١١]

وجِّه إلى قيادة حركة الاحتجاج التي انطلقت من شارع روتشيلد في صيف ٢٠١١، انتقاد حاد تمحور حول «بياض» هذه القيادة، وتسلّطها.

وتفيد شهادات أدلى بها ناشطون اجتماعيون من الفقراء وضحايا ضائقة السكن،

الذين كانوا عند اندلاع حركة الاحتجاج يعيشون مع عائلاتهم في خيام نصبوها في الحدائق العامة، أنهم لم يلاقوا ترحابًا من جانب قيادة حركة الاحتجاج عندما حاولوا الانضمام إلى معسكر الخيام في شارع روتشيلد، ووضعوا خبرتهم الطويلة في الاحتجاج تحت إمرة تلك القيادة. تحدث هؤلاء عن نوعين من التعامل الرافض لهم. بعض القياديين والناشطين في شارع روتشيلد اعتبرهم متطرفين مشاكسين يتعاملون بفظاظة وعنف، ورأوا في ناشطي الأحياء الفقيرة خطرًا على طابع الاحتجاج الذي يتماشى مع التصوّر الذي أراده للاحتجاج ناشطو الطبقة الوسطى وبعض الأكاديميين اليساريين، لذلك حاولوا استبعادهم عن قيادة الاحتجاج. آخرون تعاملوا معهم من منطلق اعتبارهم مسؤولين عن فقرهم وبؤسهم، بسبب كسلهم واعتمادهم على مخصصّات الرفاه الحكوميّة وما إلى ذلك، وهي اتهامات لا تختلف عمّا يحكم منطق الأوساط الحاكمة وكبرى الشركات عند تطرّقها إلى موضوع الفوارق الاجتماعيّة في إسرائيل. تركيز حركة الاحتجاج على مصالح الطبقة الوسطى ومطالبها، دون التركيز على مطالب الطبقة الدنيا والفقراء أبعد هؤلاء عن المشاركة الفعالة في الحركة، وهو ما ساهم في عدم قدرة هذه الحركة على المثابرة، وعلى مواصلة نشاطها في الشارع، واضطرارها إلى التخلي عنه، على الرغم من أنه كان يميّزها عن كل الاحتجاجات التي سبقت. وأضاف بعض ناشطي الأحياء الفقيرة، أنّ ما يجري في روتشيلد لا يزيد عن كونه مهرجانًا كبيرًا تستهويه وسائل الإعلام، ما يجعله يختلف بشكلٍ جدي عن احتجاج الطبقات الفقيرة التي تناضل من أجل حقها في المسكن وفي مستوى معقول من الحياة الكريمة.[١٢]

فشلت الحركة الاجتماعية في الدمج بين خطاب المساواة والعدالة الاجتماعية، وبين ضرورة اتباع سياسة تفضيل مصحّح لحالة المجموعات التي يضطهدها النظام.

- يكمن أحد مواضع ضعف حركة الاحتجاج في عدم قدرتها على الدمج بين خطاب المساواة والعدالة الاجتماعية، وبين ضرورة اتباع سياسة تفضيل مصحِّح لحالة المجموعات التي يضطهدها النظام: الشرقيون في الضواحي البعيدة، الحريديم (اليهود المتزمتون)، العرب، الأثيوبيون، وبعض اليهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا.[١٣] يندرج هذا الانتقاد تحت انتقادات عديدة ومختلفة، وُجهّت إلى حركة الاحتجاج من اليمين ومن اليسار، تتهم قادتها بغياب خط أيديولوجيّ واضح، واعتمادهم العشوائية في العمل، ما أوقعهم في الأخطاء المصيريّة المتكرّرة.
- ثمّة من يلوم حركة الاحتجاج على أنها لم تتمكن من طرح حلول معقولة قابلة للتطبيق لمشكلة العجز في ميزانية الدولة الذي سينتج عن الاستجابة لمطالب زيادة الإنفاق الاجتماعي للحكومة وزيادة الأجور والمخصصات، والبدء بمشاريع جديدة للإسكان الشعبيّ والإسكان المتاح وتحسين مستوى الخدمات الصحيّة والتعليم وغير ذلك.[١٤]

أكثر قادة الاحتجاج وطاقم الخبراء المرافق لحركة الاحتجاج من الحديث عن ضرورة زيادة الميزانية دون الإجابة على السؤال: من أين يأتي تمويل هذه الزيادة: زيادة الضرائب؟ العجز في الميزانية؟ ولمن تعطى الميزانيات؟.

وهل يكون لزيادة الميزانيات أي تأثير على مستوى خدمات الرفاه لأمد طويل فعلاً بدون تغييرات بنيوية وإدارية، وما هي المخاطر الكامنة في زيادة الميزانيات؟ هذه كلها أسئلة غابت عن خطاب الاحتجاج، وتركت ثغرة يمكن من خلالها أن يقوم المناهضون للاحتجاج، وعلى رأسهم رئيس الحكومة ووزير ماليته، بحملة أقنعت أوساطًا لا يستهان بتأثيرها على المجتمع الإسرائيليّ وأبعدتها عن دعم حركة الاحتجاج.

- إنّ فرصة حركة الاحتجاج لا تكمن في تغيير سلوك السياسيين وصناع القرار الحاليين الذين سوف يتبدلون بالضرورة في المستقبل، وإنما في تغيير سلوك الجماهير الواسعة، إذ أنّ من صنع للمجتمع الإسرائيليّ سياسيين وصناع قرار يعملون بشكل غير مهني يرافقه تضارب في المواقف هو الجمهور غير المبالي. وإذا استفاق هذا الجمهور وتغيرّ خطابه العام سوف تتغير بالضرورة العوامل الحاثّة التي يأخذها صناع القرار بعين الاعتبار ويغيّروا سلوكهم. لن يأتي التغيير الجذري في الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة انقلاب سياسي، وإنما نتيجة تغييرات ثقافية وقيمية وسلوكية متواصلة في المجتمع الإسرائيلي. كان هذا التغيير مرجوًا من جانب حركة الاحتجاج التي قادت في البداية جمهورًا غفيرًا، لكنها أخفقت في إحداث تغيير في ذهنية الإسرائيليين ثم في سلوكهم، إذ لن يفيد صب جام الغضب على الحكومة، لأنه لن يتمكن من توحيد الشرائح المتضررة كافة، ويدفعها إلى الإسهام في التغييرات المطلوبة في الاقتصاد وفي المجتمع الإسرائيليين.

ثمّة من يقول أنّ قادة الاحتجاج اهتموا بالاحتجاج نفسه في الأساس، بدل الاهتمام بإيجاد الحلول للضائقات التي تواجه الجمهور.

- ثمّة من يقول أنّ قادة الاحتجاج اهتموا بالاحتجاج نفسه في الأساس، بدل الاهتمام بإيجاد الحلول للضائقات التي تواجه الجمهور. وهنالك من يظن أن الصراعات التي اندلعت بين قادة الاحتجاج أيضًا أثّرت سلبًا، حيث من المعروف أن حركة الاحتجاج الاجتماعي لم تكن متجانسة، لا في قيادتها ولا في قاعدتها الواسعة. كان من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في وجهات نظر الناشطين من مشارب ومواقع مختلفة، ولذلك لم يخف قادة الحركة أمر الاختلاف بينهم بل، على العكس، حاولوا استغلاله لحشد أكبر عدد من المتضامنين على اختلاف انتماءاتهم ومواقفهم. كانت بينهم فروق كبيرة في التوجّهات وفي أساليب التصرّف. ويمكن الحديث عن تيارات أساسيّة في القيادة، برزت إلى السطح في الأسابيع الأولى وتراوحت مواقفها بين اليمين وأقصى اليسار، وبين البراغماتية في الأسلوب وبين الراديكالية. التيار المركزي بين هذه التيارات

يقوده رئيس اتحاد الطلاب الجامعيين، سابقًا، وعضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب العمل حاليًا، إيتسك شمولي، الذي تميّز عن القائدتين الأساسيتين اللتين ارتبطت الاحتجاجات باسميهما– دافني ليف وستاف شفير– بأنّه كان براغماتيًا في تعامله، وأيّد التفاوض مع الحكومة كأفضل أسلوب وأقصر طريق إلى تحقيق المكاسب، كما أنه لم يرفض تقرير لجنة تراختنبرغ جملة وتفصيلاً، كما فعلت ليف وشفير منذ بداية تعيين نتنياهو للجنة للعمل على تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن العادي. وكما القيادة في المقر المركزيّ لقيادة حركة الاحتجاج في شارع روتشيلد، في تل أبيب، هكذا انقسمت الفروع البعيدة في المدن بين براغماتي وراديكالي، وبين مؤيد ورافض لقائمة توصيات تراختنبرغ.[١٥] تحوّل هذا الاختلاف إلى عامل يؤثر سلبًا عندما بدأ يتحول إلى ما يشبه الانقسام داخل الحركة، ويبدو أمام الرأي العام مظهرًا للتفتّت.

ويبدو أن الخلافات في قيادة حركة الاحتجاج ستأخذ منحى أكثر حدة في المحاولات القادمة لإحياء الاحتجاجات، كما يتوقّع البعض، فقد شهدت الفعاليات القليلة التي نُظّمت في صيف هذا العام– في الأسبوع الأول من شهر آب– انقسامات حادة بين التنظيمات والمجموعات المشاركة، ففي اليوم نفسه، نُظم في تل أبيب نشاطان احتجاجيان، رفض المشاركون فيهما أن يتوحدوا في اعتصام واحد، على الرغم من أنهم انتموا في الماضي إلى معسكر الخيام في روتشيلد. أخذ الاعتصام الأول، وهو الأكبر، شكل اعتصامات الصيف الماضي من حيث كثرة الخطابات ووصلات الغناء. وكانت أبرز التنظيمات المشاركة فيه حزب «يوجد مستقبل» الذي يرأسه يائير لبيد، وهو حزب دخيل على قيادة حركة الاحتجاج، وحركة «الأغبياء» التي تدعو إلى إلزام الجميع وبضمنهم العرب واليهود المتزمتين دينيًا (الحريديم) بالخدمة العسكرية، وهما حركتان لم يكن لهما ضلع في نضال حركة الاحتجاج، حاولتا ركوب موجة الاحتجاج ضد الفقر وأسعار البيوت وارتفاع غلاء المعيشة، لكي تخدما مصالحهما الضيّقة، إمّا الانتخابيّة (في حالة لبيد)، أو اعتبار الحريديم والعرب عبئًا على الدولة والمجتمع. كان رفع شعارات وأعلام هاتين الحركتين فوق رؤوس جمهور المعتصمين سببًا لانسحاب عدد من منظمات وشخصيات حركة الاحتجاج الأساسية.

اعتصم في الوقت نفسه، وفي مكان لا يبعد كثيرًا، ناشطون آخرون وقضوا ليلتهم في العراء، دون خطابات وغناء، احتجاجًا على التضييقات الاقتصادية الجديدة التي فرضتها الحكومة في حينه، دون السماح لأي حزب سياسي باستغلال فعاليات حركة الاحتجاج.

ويبدو أنّ الانقسام لم ينبع من خلافات تنظيمية أو نزاع حول الظهور واحتكار المبادرة، وإنما من خلاف ايديولوجي عميق، ربما هو الخلاف نفسه الذي ميّز العلاقة بين شمولي

وقادة الاحتجاج الأكثر راديكالية.

قد يكون أحد أسباب ضعف حركة الاحتجاج الاجتماعي وتفتُّتها هو الازدياد الكبير في عدد المطالب التي وجهتها، في نهاية المطاف للحكومة، على الرغم من انطلاقها من ضائقة السكن وإيجارات الشُقق، فبدل التركيز على موضوع السكن والصعوبات المتعلقة، لا سيّما بالنسبة للطبقتين الفقيرة والوسطى، توزّعت جهود الاحتجاج على قضايا كثيرة أخرى غير ملحّة، بالدرجة نفسها، أنهكت الاحتجاج وأضعفته.

تراجعت حركة الاحتجاج الاجتماعي من الشارع، حتى أشرفت على الغياب الكامل.

الحالة الاجتماعيّة الاقتصاديّة، هل من تغيير؟

تراجعت حركة الاحتجاج الاجتماعي من الشارع، حتى أشرفت على الغياب الكامل، على الرغم من أنّ مطالبها الأساسية لم تتحقق بشكلٍ يُرضي جمهور المحتجين، أو يُرضي جزءًا أساسيًا منهم. لم تقل نسب الفقر أبدًا، بل زاد عدد العائلات الفقيرة، وحدث تراجع في حجم الطبقة الوسطى وحصتها من الناتج القوميّ، ما يعني زيادة الفوارق الاجتماعية اتساعًا وعمقًا. بقيت الأوضاع الاجتماعية، وعلى رأسها ضائقة السكن والتكاليف الباهظة لشراء أو استئجار البيوت كما كانت في الماضي تقريبًا، وشهدت بعض الجوانب الاجتماعيّة تدهورًا منذ صيف ٢٠١١، فقد واصلت أسعار الشقق ارتفاعها إضافة إلى ارتفاع أسعار الماء والكهرباء والكثير من السلع الأساسية، ناهيك عن غيرها. لم يلاحظ في المُقابل تغيير جدي في الأجور لدى غالبية شرائح المجتمع الإسرائيلي.

فيما يلي سوف نستعرض ظاهرة الفقر في إسرائيل، وبعض الضائقات الاجتماعيّة الأخرى، ثم نحاول رصد التراجع في حجم الطبقة الوسطى ودورها، ونعود بعد ذلك إلى أضعف شرائح المجتمع الإسرائيلي وأكثرها فقرًا ومعاناة وإقصاءً.

عن الفقر وضائقات أخرى في إسرائيل ٢٠١٢

كان دوام الفقر وتزايد الفجوات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي بين العوامل التي دفع تراكمها إلى اندلاع حركة الاحتجاج الاجتماعي في الصيف الماضي، ففي السنوات العشر الأخيرة ارتفعت مستويات الفقر واتسعت الفوارق الاجتماعيّة حتى وصلت إلى درجات عالية، لم يطرأ عليها أي تراجع منذ بداية سنوات الألفين، حتى بدا الفقر أمرًا متجذرًا راسخًا، أو حتى قدرًا محتومًا للشرائح الفقيرة عامة.

ارتفعت في السنوات العشر الأخيرة مستويات الفقر واتسعت الفوارق الاجتماعيّة حتى وصلت إلى درجات عالية.

في الحاضر، تتطلب مواجهة مشكلة الفقر المستشرية في المجتمع الإسرائيلي خطة شاملة متكافلة الجهود، طويلة الأمد، تعتمد منظومات متعددة من الأدوات. وعلى الرغم

من أنّ بعض الخطوات الناجعة والمهمة اتخذت في الآونة الأخيرة – على سبيل المثال فرض قانون صناديق التقاعد الإلزامي، والمزيد من الرقابة والتشدُّد في فرض قوانين العمل وغيرها وتطبيقها – إلا أنّ هذا غير كافٍ من أجل إحداث جدي ودائم في الوضع الاجتماعيّ.

أحد التحديات الجدية التي تقف أمام المجتمع اليوم هي تحسين ظروف عمل العاملين الذين يتلقون أجورًا منخفضة، حيث أنه من المعروف أنّ قانون الحدّ الأدنى للأجور لا يطبّق بشكلٍ كامل.

كيف يُعرّف الفقر في اسرائيل؟

ما هو المعنى الفعلي للفقر وكيف يُقاس؟ ثمة توجهات أساسية مختلفة لقياس الفقر وتعريفه، يحدد كل منها أسلوب التعامل مع هذه الضائقة وطريقة معالجتها. يُعتمد في إسرائيل، توجهان أساسيان للتعامل مع الظاهرة وتبيان الضائقة، الأول هو التوجه النسبي المتبع في أغلب دول العالم للقياس وتحديد خط الفقر الذي يختلف من بلد إلى آخر. والفقر، حسب هذا التوجه، ظاهرة نسبية يتم قياسها نسبة إلى الحالة الاقتصادية والمعطيات الخاصة بكل مجتمع.ُتعتبر العائلة فقيرة، حسب هذا التوجه، إذا كانت تعيش حياة يقل مستواها، على نحو جدي، عن مستوى الحياة السائد في المجتمع. وخط الفقر، حسب هذا التوجه، هو مقياس اجتماعي اقتصادي يحدد حسب دخل الفرد في الأسرة، ويأخذ في الحسبان معدلات الدخل في الدولة المعنية، ولذلك فهو خط متغيّر من دولة إلى أخرى، ولا يدل بالضرورة على ضائقة ملحة تتمثل في عدم القدرة على اقتناء الحاجيات الأساسية، على الرغم من ذلك، يبقى مقياس خط الفقر مهمًا لأنه يدل على الفجوات الطبقية (الاقتصادية – الاجتماعية) في كل مجتمع، ويوجِّه صناع القرار إلى ضرورة تقليص الفجوات تفاديًا للشعور بالاضطهاد النسبي لدى الطبقات الأضعف في المجتمع.

أما التوجه الثاني لتناول ظاهرة الفقر فهو التوجُّه المطلق الذي يُعرِّف العائلة فقيرة، عندما لا يكون في مقدورها شراء سلة منتجات أساسية تحتاجها كشرط أساسي لتحافظ على وجودها اليومي.

ويقيس التوجه المطلق إمكانية الانسان في أن يعيش حياة ذات مستوى أساسي بسيط فقط بغض النظر عن مستوى الحياة السائد في المجتمع.[١٦]

أما مقياس خط الفقر المعتمد فهو الدخل الذي يساوي ٥٠٪ من متوسط الدخل الشاغر للعائلة، (ويعني متوسط الدخل الشاغر للعائلة الدخل من العمل والعقارات والأرباح المالية بعد خصم الضرائب المباشرة، وإضافة دفعات التحويل) الذي يتقاضى نصف العائلات

ما يضاهيه أو يزيد عنه ويتقاضى نصف العائلات أقل منه. وهذا ما يجعل خط الفقر متغيرًا ومتأثرًا من مستويات الدخل في الدولة.

جدول ١ – خط الفقر حسب عدد أفراد العائلة، ٢٠١١

عدد الأفراد في العائلة	شيكل في الشهر	الزيادة الهامشية بالشيكل
١	٢٥٠١	–
٢	٤٠٠١	١٥٠٠
٣	٥٣٠١	١٨٠٠
٤	٦٤٠١	١١٠٠
٥	٧٥٠٢	١١٠٠
٦	٨٥٠٢	١٠٠٠
٧	٩٥٠٢	١٠٠٠
٨	١٠٤٠٢	٩٠٠
٩	١١٢٠٢	٨٠٠

المصدر: مؤشرات الفقر والفجوات الاجتماعية ٢٠١١– تقرير سنوي ، ص. ٨

أورد تقرير الفقر السنويّ الأخير الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني أنّ في إسرائيل ٤٤٢,٢٠٠ عائلة فقيرة تتركب من نحو ١,٨٣٨,٦٠٠ نسمة، منهم ٨٦٠,٩٠٠ من الأولاد،[١٧] ما يعني أنّ حوالي ٦٤٠٠٠ شخص جديد أو نحو ٨٩٠٠ عائلة، انضموا إلى جمهور الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، في السنة الأخيرة.[١٨]

الفقر في السنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ (بالأعداد)

	قبل دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	بعد دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة
٢٠١١		
عائلات	٧٢٨,٠٠٠	٤٤٢,٢٠٠
أفراد	٢,٤٩٩,١٠٠	١,٨٣٨,٦٠٠
أطفال	١٠١٤,٦٠٠	٨٦٠,٩٠٠
٢٠١٠		
عائلات	٧١٢,٣٠٠	٤٣٣,٣٠٠
أفراد	٢,٣٨٣,٨٠٠	١,٧٧٣,٤٠٠
أطفال	٩٥٨,٥٠٠	٨٣٧,٩٠٠

المصدر: مؤشرات الفقر والفجوات الاجتماعية ٢٠١١– تقرير سنوي ، ص. ١٠

ويُستدل من التقرير أيضًا أنّ حجم الفقر في أوساط العائلات التي يُشارك أفرادها في سوق العمل يواصل ازدياده، حيثُ وصل إلى ٢٠٪ من العائلات المنخرطة في سوق العمل سنة ٢٠١١، [١٩] وذلك على الرغم من الانتعاش البسيط الذي طرأ على سوق العمل. بذلك تصبح نسبة العائلات المنخرطة في سوق العمل من بين جميع العائلات الفقيرة ٦٤,٨٪، وهي نسبة عالية جدًا تدل على عمق الفقر وصعوبة الإفلات منه. في هذا السياق، جاء في التقرير أنّ ارتفاعًا حادًا طرأ على نسبة الفقر بين العائلات التي تضم معيلَيْن وأكثر، وهي عائلات لم تكن في الماضي مهدّدة بالسقوط فريسة للفقر، وقد ارتفعت نسبة هذه الفئة من ٢٪ مطلع العقد المنصرم إلى ٤,٦٪ سنة ٢٠١١.

يواصل حجم الفقر في أوساط العائلات التي يُشارك أفرادها في سوق العمل ازدياده.

وكما هو متوقع، وما هو واقع الحال فعلاً، فإنّ الأطفال هم أبرز ضحايا هذا الازدياد المؤلم في أعداد الفقراء، فقد ارتفعت نسبة الأطفال المنتمين إلى العائلات الفقيرة من ٣٥,٣٪ سنة ٢٠١٠، إلى ٣٦,٥٪ في السنة التالية، أي أنّ ٢٣,٦٠٠ طفل جديد قد دخلوا في دائرة الفقر. وبشكلٍ عام، تدل أحدث الاحصائيات الرسمية المتوفّرة على أنّ نسبة الفقر بين السكان عامة وصلت في السنة الأخيرة إلى ١٩,٩٪. وتبيّن الاحصائيات أن نسبة الفقر عامة بين الجمهور هي ٢٤,٨٪ وبين العائلات ١٩,٩٪ وبين الأطفال ٣٤,٧٪، أما بين العرب فإن نسبة الفقر العامة ٥٦,٦٪ وبين العائلات العربية ٥٣,٢٪ وبين الأطفال العرب ٦٦٪. وللمقارنة فإن نسبة الفقر بين اليهود هي ١٦,٧٪، وبين العائلات اليهودية ١٤٪، وبين الأطفال اليهود ٢١,٥٪. وقد لوحظ أن المخصصات الاجتماعية على أنواعها، ساهمت في رفع نحو ٥٠٪ من الفقراء اليهود إلى فوق خط الفقر، بينما المخصصات ذاتها، رفعت ١١,٥٪ فقط من الفقراء العرب، وهذا إن دلّ على شيء، فعلى عمق الفقر بين العرب. ولا يختلف الحال كثيرًا بالنسبة للفئات الفقيرة الأخرى، فنسبة العائلات الفقيرة من اليهود ا لمتزمتين دينيًا (الحريديم) تزيد عن ٥٠٪ أيضًا،[٢٠] ويزداد الوضع سوءًا في حالة اليهود الاثيوبيين.

وفي تعقيب على الإحصائيات الواردة في التقرير، نشرت وزارة الرفاه معلومات مفادها أنّ كل عائلة خامسة في إسرائيل مسجّلة في سجلات وزارة الرفاه للحصول على خدمات رفاه مختلفة (٢٠,٤٪ من الأسر الإسرائيلية، أي نحو ١٧٪ من السكان (١،١٣٣،٠٠٠ نسمة). وما يقرب من ثلث هذه العائلات انضمت إلى جمهور متلقي خدمات الرفاه لأسبابٍ تتعلق بالفقر وبصعوبات ناتجة عن الدخل المتدنيّ والبطالة، ومن الطبيعي أن تكون نسبةً كبيرة نسبيًا من المسجلين للحصول على خدمات مكاتب الرفاه (٣٠,٢٪) من العنقود الاجتماعي الاقتصادي الأدنى في تدريجه.

كل عائلة خامسة في إسرائيل مسجّلة في سجلات وزارة الرفاه للحصول على خدمات رفاه.

وقال المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني، عند الإعلان عن المعطيات، في تقرير الفقر،

أنّ التحسُّن الذي يطرأ على الأوضاع الاقتصادية أحيانًا لا يتغلغل إلى الطبقات الدنيا، وأنّ الفقر في إسرائيل يتجاوز نسبة ١٩٪ في حين أن معدله في دول OECD، يقف عنه ١١٪، وأن على إسرائيل أن تخفِّض هذه النسبة بما يقرب من النصف لكي تجاري تلك الدول، وأضاف أنّ ذلك لن يحصل إذا لم تعيِّنه الحكومة هدفًا لها وتضع الخطط اللازمة لمواجهته بنجاعة. [٢١]

ويُستدل من معطيات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في إطار اليوم العالمي لمحاربة الفقر، أنّ الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي تشتد حدّة في السنوات الأخيرة ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر، وخطر تدهور كثيرين من الطبقة الوسطى إلى دائرة الفقر. جاء ضمن هذه المعطيات أنّ نحو ثلث (٣١٪) المواطنين الإسرائيليين واجهوا، في سنة ٢٠١٠، خطر الفقر، في حين كانت هذه النسبة في سنة ٢٠٠٠، ٢٧٪. والشخص الذي يواجه خطر الفقر حسب تعريفات دائرة الإحصاء المركزية هو من ينتمي إلى أسرة يكون فيها الدخل للفرد الواحد أقل من ٦٠٪ من منصف الدخل الشاغر للفرد، أي نحو ٢٥٠٠ شيكل، في عام ٢٠١١. (في ٢٠١٠، كان خط الفقر للفرد العادي ١٩٣١ شيكلا).

أما التقرير البديل عن الفقر في إسرائيل فيعتمد توجّهًا مختلفًا في التعامل مع ظاهرة الفقر، ويحاول كشف المعاناة اليومية للفقراء التي تختفي وراء الإحصائيات والأرقام التي تملأ تقارير الفقر. وقد ورد في مقدمة التقرير البديل لهذه السنة، كما في السنوات السابقة، أنه يسعى إلى تجسيد فحوى الحياة مع الفقر في كافة المجالات. لذلك يورد التقرير رؤية وتحليلاً سوسيولوجيين للفقر في إسرائيل ولا يكتفي بالتحليل الإحصائي الضيق، ما يجعله متميزًا قيلسًا بتقارير أخرى. ويشير التقرير البديل، الذي يتبنى تعريفات للفقر ومقاييس تختلف عن التعريفات المعتمدة في التقارير الرسمية، وتحليلاته مختلفة بالضرورة، إلى صورة قاتمة جدًا فيما يتعلق بزيادة الفقراء والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية. ويتحدث التقرير عن الفقر الفعلي، ويصف المعاناة والعوز والحرمان الذي يصل لقمة عيش الأطفال، ويأخذ القارئ إلى جولة في عالم الفقراء ومشاعرهم وصعوباتهم كما يصفونها. [٢٢]

يذكر التقرير البديل في مقدمته أنّ الهدف منه هو الكشف عن قساوة ظروف حياة الفقراء أمام الرأي العام الإسرائيلي في محاولة لتجنيد الدعم للضغط على صناع القرار في إسرائيل لأداء واجبهم، وتحمّل مسؤولية حلّ مشكلة الفقر ولا سيما ظاهرة انعدام الأمان الغذائي.[٢٣] ويوضح معدو التقرير، كما في كل سنة، أنه يعتمد على دراسات شاملة أجريت حول الفقر والأمن الغذائي ومميزات جمهور المحتاجين إلى العون في مجال الغذاء

اليومي، في إسرائيل، وحول المتغيرات في حجم ظاهرة الفقر وعمقها.

«يسعى هذا التقرير إلى تجسيد الجانب الشخصي والمادي الحقيقي للفقر والفقراء، ويعكس الوضع الآني على الأرض في سنة ٢٠١٢. هدف التقرير هو التوجُّه إلى الجمهور الواسع وإطلاعه بشكلٍ مباشر على حقيقة أنّ الفقر الموجود في صفوف الشرائح السكانية جميعها يشكّل مشكلة خطيرة ملحة في المجتمع الإسرائيلي، وأنّ علينا أن نعمل من أجل تغيير الوضع».٢٤ وهو يعتمد على عينة تمثيلية تتكون من عشرات آلاف العائلات المحتاجة التي تتلقى الدعم من جمعيات الإعانة وتقديم الغذاء.[٢٥]

وقد جاء في تقرير هذه السنة أن: ٦٧٪ من الفقراء في البلاد لا يأكلون طيلة أيام كاملة، يعانون من المرض أكثر من غيرهم. ٦٥٪ من متلقي الدعم يعيشون وضعًا من انعدام الأمن الغذائي، مقابل ٦٪ فقط من السكان في إسرائيل عامة. ٢٧٪ من متلقي الدعم صرّحوا أنه إذا لم يتلقوا الدعم الضروري من جمعيات العون كانوا سيضطرون إلى البقاء دون أي طعام. ١٤٪ قالوا أنهم بدون المساعدة كانوا سيضطرون إلى التسوّل، و(٣٪) لسرقة الطعام . ٧٣٪ من متلقي الدعم يضطرون إلى الاختيار بين اقتناء المنتوجات الغذائية وبين الدفع مقابل حاجات أساسية أخرى.

٦٧٪ من الفقراء في البلاد لا يأكلون طيلة أيام كاملة.

أما على صعيد ما يعانيه أبناء الفقراء، فورد في التقرير أنّ ٢١٪ من متلقي المساعدة اضطروا إلى نقل أبنائهم إلى أطر داخلية (مدارس داخلية ومعاهد خاصّة) جرّاء الضائقة الاقتصادية، أي بزيادة قدرها ٢٣٪ مقارنة مع سنة ٢٠١١. اضطر ١٠٪ من أولاد العائلات التي تتلقى العون إلى التسوُّل خلال السنة الأخيرة جرّاء الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وهي نسبة مرتفعة جدًا مقارنة بالسنة الماضية، حيثُ كانت هذه النسبة ٣٪. اضطر ٥٠٪ من الأولاد في العائلة التي تتلقى المساعدة إلى العمل للمساعدة في إعالة العائلة، أي أنّ ثمة زيادة بنسبة ١٩٪ في هذا الأمر مقارنة بالسنة المنصرمة ٢٠١١. وتسرّب ١٨٪ من أبناء العائلات الفقيرة في جيل المدرسة من الأطر التعليمية نهائيًا للمساعدة في إعالة عائلاتهم.

قضى ٢٧٪ من الأولاد أيامًا كاملة دون تناول أي طعام، خلال السنة الأخيرة، أي بزيادة مقدارها ٢٨٪ مقارنةً بسنة ٢٠١١. صرح ٢١٪ من بين العائلات المحتاجة أنهم كانوا مضطرين إلى التنازل عن مستوى تعليم مناسب ذي جودة متوسطة لأبنائهم للتمكّن في اقتناء منتوجات غذائية أساسية. هذا في حين لم تتعد هذه النسبة ٨٪ في صفوف الجمهور الإسرائيلي عامة. صرح ٦٢٪ من الآباء والأمهات الذين يتلقون المساعدة بأنهم لا يستطيعون أن يدفعوا مقابل الأدوية والخدمات العلاجية التي يحتاجها أبناؤهم. وقال ٦٩٪ من بين متلقي المساعدة أنّ أبناءهم لم يشاركوا في الأنشطة الاجتماعية في

مدارسهم، و٦٢٪ من الأولاد لم يحصلوا على الكتب والقرطاسية اللازمة. يشار هنا إلى أنه على الرغم من دوام صعوبة الحال على هذا الصعيد ما يدلّ على عمق الضائقة، إلا أنّ تحسنًا بسيطًا طرأ يُرجّح أنه نتج عن استجابة وزارة المعارف الإسرائيلية لبعض توصيات لجنة تراختنبرغ.

٨١٪ من متلقي المساعدة ضمن جيل العمل، ولكن ٤٢٪ منهم فقط يعملون بسبب الصعوبة في إيجاد عمل تجيب مؤهلات الفقير على مواصفاته المطلوبة.

٤٦٪ من الأولاد في هذه العائلات لا يشاركون في أطر إثراء وترفيه بعد الدوام المدرسيّ، ولا يحصلون على الدروس الخاصة للمساعدة والتقدُّم في التحصيل الدراسي والشخصي. وقد صرّح أولياء الأمور أنّ هذا بين الأشياء التي تنقصهم بشكلٍ خاص.[٢٦]

يعتبر ٨١٪ من متلقي المساعدة ضمن جيل العمل، ولكن ٤٢٪ منهم فقط يعملون بسبب الصعوبة في إيجاد عمل تجيب مؤهلات الفقير على مواصفاته المطلوبة. يقول ٥٣٪ من العاطلين عن العمل أنهم لا يجدون عملاً بسبب مشاكل صحية. ٣٪ فقط أفادوا بأن وضعهم لن يتحسّن إذا خرجوا إلى العمل، ولذلك لا يعملون. يفضل ٧٥٪ من متلقي الدعم في جيل العمل الخروج إلى العمل مقابل أجر يعادل المساعدة التي يتلقونها لو كان الأمر متيسرًا.

معدل الأجر الشهري من مكان العمل في صفوف متلقي المساعدات هو ٣٣٩٠ شيكلاً، أي ما يعادل ثلث الأجر المتوسط في إسرائيل. يحصل ما يقرب من نصف متلقي المساعدة على دخل يتراوح بين ٢٠٠٠ و٤٠٠٠ شيكل في الشهر.

لم يحصل ٧٧٪ من متلقي المساعدة على أي تأهيل مهني، وهناك ارتفاع متواصل في عدد العاطلين عن العمل لمدة تزيد عن ثلاث سنوات متواصلة، (٧٣٪) في ٢٠١٢ مقابل ٦٩٪ في ٢٠١١، و٦١٪ في ٢٠١٠. لا يحصل ٣١٪ من متلقي المساعدة الذين يعملون على حقوقهم الاجتماعية المرافقة التي يكفلها لهم القانون، ٢٣٪ يحصلون على هذه الحقوق بشكلٍ جزئي فقط، ونحو ٢٧٪ فقط يحصلون عليها بالكامل.[٢٧]

يُلحق غلاء المعيشة ضررًا شديدًا بمستوى حياة المحتاجين إلى المساعدة. ٤٪ من المسنين فقط صرحوا بأنّ مخصص الشيخوخة من التأمين الوطني يضمن لهم حياة كريمة. ٥٤٪ من متلقي المساعدة قالوا أنّ تدهورًا طرأ على أوضاعهم الاقتصادية في السنة الأخيرة، أي بارتفاع بنسبة ٢٠٪ مقارنة بسنة ٢٠١١، وهي نسبة مرتفعة جدًا مقارنة بـ ٣٠٪ من الجمهور الإسرائيليّ عامة الذين صرّحوا بأنّ وضعهم الاقتصادي تدهور في السنة الأخيرة. ٧٠٪ من هؤلاء أفادوا بأنّ السبب الأساسي للتدهور يتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة، ٩٪ صرحوا انّ سبب التدهور هو الإقالة من العمل، و٥٪ قالوا انّ السبب يعود إلى زيادة عدد الأفراد في العائلة.

٤٪ من المسنين فقط صرحوا بأنّ مخصص الشيخوخة من التأمين الوطني يضمن لهم حياة كريمة.

ومن المعطيات الصادمة بشكلٍ خاص أنّ ٩٥٪ من متلقي المساعدة يضطرون إلى التنازل عن خدمات حيوية مثل الخدمات العلاجيّة. ما يزيد عن ٣٦٪ من متلقي المساعدة

يعانون من أمراض مزمنة ومن إعاقات. ٦٠٪ من متلقي المساعدة بحاجة إلى خدمات صحية وأدوية بشكلٍ ثابت ودائم. ٦٣٪ قالوا أنهم لا يستطيعون الدفع مقابل هذه الخدمات والأدوية للحفاظ على حالة صحية سليمة. ٢٧٪ من متلقي المساعدة قالوا أنّ السبب الرئيس للضائقة الاقتصادية التي يعانون منها هو وضعهم الصحي. ومن نافل القول أنّ الحق في الصحة هو حق أساسي يجب أن يكفل لجميع المواطنين على نحو متساوٍ، ولكن في واقع الأمر، منالية الخدمات الطبية محدودة، بل وغير قائمة في بعض الأحيان بالنسبة للكثير من العائلات الفقيرة بكبارها وصغارها، وذلك بسبب التكاليف الباهظة المطلوبة من أجل الحفاظ على وضع سليم.

في مجال السكن، ٧٢٪ من متلقي الدعم مهددون بفقدان مأواهم إذا لم يتمكنوا من تسديد رسوم السكن المطلوبة منهم جرّاء تدهور في حالتهم الاقتصاديّة. ٢٦٪ منهم سيُضطرون إلى العيش في الشوارع إذا اضطروا إلى إخلاء الشقق التي يسكنونها.

تستهلك تكاليف السكن (والتكاليف المرافقة) ما يقرب من نصف معدل الدخل الشهري لمتلقي المساعدة. وبما أنها مصروفات جارية ودائمة، فمن الصعب جدًا تقليصها (لا سيما وأنّ أغلب متلقي الدعم يسكنون في شقق منخفضة التكاليف نسبيًا، وفي مناطق سكن رخيصة وطرفية، ما يعني أنّ الانتقال إلى شقق أخرى لا يُسهم في تحسين الوضع وفي تخفيض المصروفات).[٢٨] عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الضرورية، وشروط السكن الرديئة التي لا تجيب على حاجات غالبية العائلات (نوع الشقة، مساحتها، نوعية الحي والبلدة الخ)، تجبرهم على التنازل عن الحاجات الأساسية وتمنع الخروج من دائرة الفقر. ولن يكون ثمة مخرج من هذه الضائقة إذا لم يكفل الحق في السكن كحق أساسي عبر التطبيق الكامل لقانون السكن الشعبي، وتخصيص موارد كافية لوضع سياسة للسكن المتاح، ولتقديم الدعم المالي للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كما هو الحال في الدول المتطورة في العالم الغربي.

في مجال السكن، ٧٢٪ من متلقي الدعم مهددون بفقدان مأواهم إذا لم يتمكنوا من تسديد رسوم السكن المطلوبة منهم جرّاء تدهور في حالتهم الاقتصاديّة.

إزاء هذا الوضع، أفاد ٩٨٪ من الجمهور في إسرائيل أنّ على الحكومة أن تعالج مشكلة الأمن الغذائي، وأن تكفل لكل عائلة إمكانية الحصول على منتوجات أساسية مغذّية حسب المعايير الصحيّة.

قال ٥٥٪ أنّ على الحكومة أن تخفض الضريبة المضافة على المنتوجات الغذائية، و٤١٪ يعتقدون أنّه يجب فرض رقابة حكومية على أسعار السلع الغذائية. ٣٧٪ يروْن أنّ الحل يكمن في زيادة المخصصات ورفع الحدّ الأدنى للأجر. وتعتقد غالبية الإسرائيليين أنّ موضوع الفوارق الاجتماعية يجب أن يكون الموضوع الأول والأهم في انتخابات الكنيست.[٢٩]

عن أسباب الفقر والخطوات في اسرائيل

في تقرير أعده قسم متابعة ميزانية الدولة في مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست جاء أنّ « ... إسرائيل ما زالت سبّاقة في نسب الفقر في العالم المتطوِّر. ومن شأن تواصل وجود الفوارق الاجتماعي أن يدل على أنّ ثمار النمو الاقتصادي لا تتغلغل عميقًا إلى الفئات السكانية جميعها بدرجة كافية».[٣٠] يتضح من التقرير أيضًا إضافة إلى المقارنة بين نسبة الفقر في إسرائيل وفي دول منظمة التعاون OECD، أنّ معامل جيني[٣١] للدخل الشاغر للفرد يشير إلى أنّ غياب المساواة واتساع الفوارق الاقتصاديّة في إسرائيل هما من الأعلى بين الدول المتطورة: يصل معامل جيني في إسرائيل، حسب التقرير، إلى ٠,٣٧١ مقابل ٠,٣١٤ بالمعدل في دول OECD،[٣٢] ما معناه أن إسرائيل تأتي في المكان الخامس من حيثُ اتساع الفجوات، ومن حيث التدريج بين دول هذه المنظّمة، بعد المكسيك وتركيا والبرتغال والولايات المتحدة. ويتضح من التحليلات في تقرير الفقر الذي أصدره التأمين الوطني أنّ إسرائيل قد أحرزت رقمًا قياسيًا في ارتفاع مستوى الفقر بين دول الغرب التي تنسب نفسها إليها، وهي تحتل الموقع قبل الأخير في هذا المجال بين دول OECD، تليها في المكان الأخير المكسيك وبفارق بسيط يكاد لا يذكر.

يشير معامل جيني للدخل الشاغر للفرد إلى أنّ غياب المساواة واتساع الفوارق الاقتصاديّة في إسرائيل هما من الأعلى بين الدول المتطورة.

ويتضح من المقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي أن وضع إسرائيل سيئ للغاية حيث أنّ ١٦٪ من السكان في هذه الدول يواجهون خطر الفقر، وحتى في الدول الأوروبية التي تواجه أزمات وصعوبات اقتصادية حادة مثل اليونان وإسبانيا، ما زال الوضع أفضل بكثير مما هو عليه في إسرائيل، حيث تصل هذه النسبة إلى ما بين ٢٠٪ و٢١٪ على التوالي.

يتحدث التقرير المذكور أعلاه عن أسباب ديمغرافية وأخرى اقتصادية للفقر في إسرائيل،[٣٣] لكنه لا يولي النوع الأول (وهو يشمل درجة عالية من انعدام التجانس داخل المجتمع الإسرائيلي ونسبة عالية [الثلث في إسرائيل مقابل ٢٠٪ في الدول المتطورة] من العائلات التي تضم ٣ أولاد وأكثر) كثيرًا من الاهتمام والتحليل، وإنما يركّز على النوع الثاني من الأسباب.

أما الأسباب الاقتصادية فأهمها يتعلّق بأسلوب تحديد الضرائب وفرضها، إذ إنه من المعروف أن وزن الضرائب المباشرة في إسرائيل بالنسبة للناتج قليل مقارنة بوزنها في الدول المتطورة في العالم، في حين أنّ وزن الضرائب غير المباشرة كبير، وفي حين يكون من شأن هذا أن يشجّع النمو الاقتصادي ويدفعه قدمًا، إلا أنه يساهم كذلك في رفع مستوى الفقر وانعدام المساواة. ويتوقع التقرير أن استمرار تخفيض الضرائب المباشرة في السنوات القادمة سيوسِّع فارق الضرائب بين إسرائيل وباقي دول العالم المتطورة.[٣٤]

أي أنّ السياسة الضريبية للحكومة أدت إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والطبقية، إلى جانب إسهامها في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي.

من بين الأسباب الأخرى لمستوى الفقر المرتفع، ووجود الفوارق الاجتماعية في إسرائيل، انخفاض الانفاق الحكومي على الجوانب الاجتماعية، فمن المعروف أنّ الإنفاق على القضايا الاجتماعية وميزانيات الرفاه الكريمة، وشبكة الأمان الاجتماعي الواسعة، من شأنها أن تساعد على تضييق الفجوات والفوارق. وتدُل المعطيات على أنّ نسبة الانفاق على الجوانب الاجتماعية المدنية كانت في سنة ٢٠١١، ٣٢,٤٪ مقارنة بـ ٤٤,١٪ في دول OECD، أي بفارق يصل إلى ١١,٧٪ من الناتج.[٣٥] من نافل القول أنّ الأمر يتعلق بعوامل متعددة جدًا منها الدعم الحكومي للطبقات الفقيرة. وقد تبيّن من المعطيات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على المخصصات التي تقدّم للمحتاجين وأصحاب الدخل المنخفض أنّ إسرائيل تحتل أيضًا مكانًا متدنيًا جدًا مقارنةً بالدول المذكورة.

كانت نسبة الإنفاق الاجتماعي من الناتج في سنة ٢٠١٢ – ١٥,٧٪ – مقابل ٢٢٪ من الناتج في دول OECD. قد يعود سبب الارتفاع في هذه النسبة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهتها هذه الدول في السنوات الأخيرة، إلا أنه من الجدير بالذكر أنّ نسبة الإنفاق على المخصصات، قبل الأزمات، تراوحت بين ١٩٪ –٢٠٪ من الإنتاج، أي أنها تجاوزت، بكثير، النسبة نفسها في إسرائيل.

يعود السبب في ارتفاع نسب الفقر مع تقليص الانفاق على مخصصات الدعم للفقراء إلى السياسة النيوليبرالية التي انتهجتها حكومات الليكود وكاديما.

يُمكن القول أنّ السبب في ارتفاع نسب الفقر مع تقليص الانفاق على مخصصات الدعم للفقراء يعود إلى السياسة النيوليبرالية التي انتهجتها حكومات الليكود وكاديما، وقد تقلّصت نسب الانفاق الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣، بشكلٍ حادّ من ١٨,٨٪ من النتائج (كما هو الحال في دول OECD حينها تقريبًا) إلى ما هو عليه في السنة الأخيرة. يُضاف إلى ذلك أنّ هذه السياسة قامت خلال الفترة نفسها بخفض الضرائب على الأغنياء وعلى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى التي تضم شرائح كثيرة تتفاوت بشكلٍ حادّ في قدراتها الاقتصادية. كما لو أنّ هذه السياسة النيوليبرالية تأخذ ممن لا يملكون شيئًا لتعطي لمن لا ينقصهم شيء، الأمر الذي يوسّع الفجوات والفوارق في المجتمع الإسرائيلي.

ويتحدث التقرير أيضًا عن عاملين اقتصاديين آخرين للفوارق: تدخُّل الحكومة في سوق العمل الذي كان ينبغي أن يرفع نسب العمل ويقلّص الفجوات الاجتماعية، وتشغيل العمال الأجانب في قطاعات البناء والزراعة، على وجه الخصوص، ما يدفع بالعمال الإسرائيليين إلى خارج سوق العمل في هذه القطاعات وغيرها، ويؤدي إلى خفض الأجور، ما يُلحق الأذى بالفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض.

ويعتبر محللون اقتصاديون السبب في ارتفاع نسب الفقر ونسب المهددين بالوقوع في شباكه، على الرغم من انخفاض نسبة البطالة في إسرائيل[٣٦] في السنتين الأخيرتين، إلى قوة الشراء المنخفضة في إسرائيل التي تنتج عن غلاء المعيشة من ناحية، وانخفاض معدل الأجور من الناحية المقابلة، وتفيد معطيات تقارير OECD أنّ ٤٠٪ من الإسرائيليين، في عام ٢٠١٠، كانوا يواجهون صعوبة في العيش بمستوى معقول اعتمادًا على دخلهم، مقابل ٢٤٪ تقريبًا في دول المنظمة، ما يعني أنّ الأجور الشهرية لا تسد الحاجات الأساسية.

تزايدت في هذه السنة، كما في سابقاتها، وربما بمزيد من القوة بسبب مطالب حركة الاحتجاج، التصريحات الرسمية والسياسية عن السعي إلى إحلال العدل الاجتماعي وتقليص الفجوات الاجتماعية ومجابهة الفقر بكل عزم، وزيادة مخصصات التأمين الوطني للمسنين ومحاربة البطالة وزيادة فرص العمل بواسطة التأهيل المهني، وتمديد فترة استحقاق العاطلين عن العمل لمخصصات من الدولة، ومنع تسريح العمال من عملهم نتيجة للأزمة الاقتصادية، إضافة إلى الكثير من الإعفاءات الضريبية للفئات الفقيرة، ودعم الجمعيات الأهلية التي تقدم العون للمحتاجين، وغير ذلك من التسهيلات للفقراء، وما يُصطلح على تسميته الطبقة الوسطى.[٣٧] ولكن هذه الوعود والتصريحات بدت جميعها فارغة من المضمون ولا تتعدى كونها ضريبة كلامية، حيث لم ترافقها خطة شاملة لمجابهة الفقر، لا بل إن الحكومة لم تلتزم بتطبيق جزء ضئيل من توصيات لجنة تراختنبرغ، التي كانت قد عيّنتها في أعقاب اندلاع موجة الاحتجاج الاجتماعيّ.[٣٨]

ما زال اليهود من أصلٍ أثيوبي يعيشون في أحياء خاصة بهم في مدن وبلدات طرفيّة بعيدة.

اليهود الاثيوبيون، أشد الفئات الاسرائيلية فقرًا وإملاقًا

بدأتُ سنة ٢٠١٢، كما أشرنا في التقرير السابق، بعدد من حالات الإقصاء التي استهدفت عائلات يهودية وأفراد من أصل أثيوبي، تعرضوا لرفض إسكانهم في عمارات سكنية في عدد من البلدات اليهودية، بدأ ذلك في كريات ملآخي في الجنوب حيثُ رفض سكان البلدة بيع الشقق ليهود من أصل أثيوبي، ثم تم رفض نقل أولادهم في سيارة نقل بحجة أنّ رائحة كريهة تنبعث منهم، هذا إضافة إلى أنّ أولادًا من أصل أثيوبي، من تلك البلدة، قد نوّتوا فكرة مفادها أنّ الإسرائيليين يختلفون عنهم لأنهم سود البشرة وليسوا مثل الإسرائيليين.

وتتواصل مظاهر العنصرية ضد اليهود الأثيوبيين على نحوٍ دائم، وذلك على الرغم من موجات الاستنكار التي تصدُر عن مختلف الجِهات الرسمية والشعبية في أعقاب كل حدث أو ظاهرة يتعلقان بمثل هذه العنصرية.

ما زال اليهود من أصلٍ أثيوبي يعيشون في أحياء خاصة بهم في مدن وبلدات طرفيّة بعيدة، في الغالب، وفي بلدات أو أحياء خُصصت في الماضي للفقراء وذوي الدخل المنخفض الذين كانوا يُغادرونها في أول فرصة تسنح لذلك. أولاد اليهود من أصلٍ أثيوبي يدرسون في مدارس حصرية لهم، وفي الكثير من الأحيان يرفض أولياء أمور طلاب في مدارس القرى والمدن ذات الأكثرية غير الأثيوبية أن ينضم أولاد من أصول أثيوبية إلى صفوف أبنائهم.

ثمة إشارات إلى أنّ السبب الأبرز في العنصرية والشعور بالتعالي تجاه اليهود الأثيوبيين يتعلق بلون بشرتهم الذي يجعلهم مختلفين عن الباقين.

ثمة إشارات إلى أنّ السبب الأبرز في العنصرية والشعور بالتعالي تجاه اليهود الأثيوبيين يتعلق بلون بشرتهم الذي يجعلهم مختلفين عن الباقين، في مجتمع لا تنقص فيه مظاهر العنصرية بل تزداد، لا سيما ضد العرب، والعمال الأجانب، والمهاجرين من السودان وأريتريا، واليهود من أصل أثيوبي. هذا إضافة إلى ما ترسّب، منذ زمن طويل، من مشاعر الاحتقار للفئات الفقيرة والضعيفة من اليهود الشرقيين.

يحول هذا النمط الدائم من التعامل مع اليهود الأثيوبيين دون تحسّن أوضاعهم حتى بعد مرور عقود على هجرتهم في ثمانينيات القرن الماضي، أي بعد ولادة جيل ثان لهم في إسرائيل نفسها، حيث تبيِّن نتائج بحث أجري مؤخرًا للمقارنة بين الأوضاع الاجتماعيّة لأبناء الشبيبة من اليهود من أصل أثيوبي الذين ولدوا في اثيوبيا وهاجروا إلى إسرائيل، والجيل الثاني من الأثيوبيين، أي أبناء الشبيبة الأثيوبيين الذين وُلدوا في إسرائيل أنّ هذه الأوضاع، ولا سيما في مجال التحصيل الدراسي،[٣٩] لأبناء الجيل الثاني المولودين في إسرائيل تكاد تكون أسوأ قيلسًا إلى أوضاع الذين هاجروا من أثيوبيا إلى إسرائيل، على عكس المتوقع بناءً على تجارب الماضي في دولة مهاجرين بامتياز. وقد نُشر هذا البحث في نهاية عام ٢٠١٢، وهو يتطرق إلى فترة تمتد بين السنوات ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠، وشمل نحو ٢٠٠٠ من أبناء الشبيبة من الفئة العمرية ١٧-١٢ سنة.

وجد البحث أنّ تحصيل المهاجرين أفضل من أبناء الجيل الثاني المولودين في إسرائيل، فقد تبيّن أنّ ٣١٪ من أبناء الجيل الثاني رسبوا في ثلاثة مواضيع تعليمية على الأقل مقارنة بـ ٢٤٪ من أبناء الشبيبة الذين وُلدوا في أثيوبيا ثم هاجروا إلى إسرائيل في وقتٍ لاحق. تدلّ هذه النتيجة، حسب رأي الباحثين، على الإهمال الذي يلحق بمدارس هؤلاء الطلاب ومستوى تعليمهم. والحالة الاجتماعية التي لا توفر لهم الشروط اللازمة للنجاح في الدراسة. وللتدليل على حدّة الضائقة التي تعاني منها الجالية اليهوديّة الأثيوبيّة قارن الباحثون بين هذه النتيجة الصادمة وبين الوضع في صفوف اليهود من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا (المتحدثين باللغة الروسيّة) فوجدوا أن ١٣٪ فقط من الذين هاجروا إلى إسرائيل قالوا أنهم رسبوا في نفس العدد من المواضيع على الأقل، في حين انخفضت

تحصيل المهاجرين الأثيوبيين أفضل من أبناء الجيل الثاني منهم المولودين في إسرائيل.

هذه النسبة إلى١٠٪ في أوساط الطلاب من الجيل الثاني من هؤلاء.[٤٠]

وفي حين تتساوى نسبة نجاح أبناء الجيل الثاني للهجرة الروسية في امتحانات البغروت (المعادل لامتحان التوجيهي) مع نسبة نجاح أبناء اليهود القدامى (٦٥٪)، وهي تفوق نسبة النجاح في أوساط (٥٦٪)، تنخفض هذه النسبة في أوساط الأثيوبيين الذين هاجروا بأنفسهم إلى ٤٧٪ وإلى ٤٠٪ في أوساط الطلاب من الجيل الثاني للمهاجرين اليهود الأثيوبيين.

قال ١٧٪ من الطلاب الأثيوبيين المشاركين في البحث إنهم لاقوا معاملة مهينة أو مستهزئة من أحد أعضاء الهيئة الدراسية في مدارسهم بسبب انتمائهم، مقابل ١٢٪ من أبناء المهاجرين المتحدثين باللغة الروسية. قال نحو نصف الطلاب الأثيوبيين أنّ بإمكانهم التوجُّه إلى أحد العاملين في الطاقم التدريسي في مدارسهم، بهدف الحصول على مشورة من أي نوع كان ، مقابل ٦٠٪ من بين الطلاب المتحدثين باللغة الروسية و٧٠٪ من الطلاب اليهود القدامى.[٤١]

يتعلق أحد المؤشرات التي تدل على الوضع الصعب الذي يعيشه أبناء المهاجرين الأثيوبيين برغبة الطلاب الثانويين منهم في مواصلة تعليمهم العالي. ففي حين صرّح ٨١٪ من الطلاب الثانويين المتحدثين باللغة الروسية و٨٤٪ من الطلاب اليهود القدامى أنهم يسعوْن لمواصلة تعليمهم العالي أو فوق الثانوي، وَجد البحث أنّ ٥٣٪ فقط من أبناء الشبيبة من الأثيوبيين المهاجرين أنفسهم، و٤٩٪ من الطلاب الأثيوبيين من الجيل الثاني يسعوْن إلى مواصلة تعليمهم العالي.

ويقول الباحثون الذين أجروا هذا البحث أنّ للون بشرة الأثيوبيين دلالة كبيرة في تعامل المجتمع الإسرائيلي معهم، فهُم سود البشرة في مجتمع أبيض.[٤٢]

وتفيد الإحصائيات الرسمية الأخيرة عن أبناء الشبيبة الأثيوبيين أنّ عددهم في ٢٠١٠ كان نحو ١٨٠٠٠ من فئة الشبيبة (نصفهم وُلدوا في إسرائيل)، مقابل ٦٨,٠٠٠ من فئة الشبيبة من المتحدثين بالروسية (ثلثهم وُلدوا في إسرائيل).

٢٦٪ من عائلات أبناء الشبيبة المهاجرين المتحدثين باللغة الروسية هي عائلة أحادية المعيل، مقابل ١٦٪ من عائلات أبناء الشبيبة الروس المولودين في البلاد، وهي نسبة العائلات أحادية المُعيل في أوساط المهاجرين الأثيوبيين. أما في صفوف اليهود القدامى فإنّ نسبة العائلات أحادية المعيل هي ٦٪ فقط.

مستوى تعليم الوالدين لدى أبناء الشبيبة من الأثيوبيين (المهاجرين بأنفسهم والمولودين في إسرائيل على حدّ سواء) منخفض جدًا نسبة إلى الشرائح الأخرى جميعها في المجتمع الإسرائيلي . ٨٠٪ من الأمهات و٧٥٪ من الآباء لم يتعلموا في أي إطار تعليميّ على

الإطلاق. ١٠٪ من الآباء والأمهات في مجموعة أبناء الشبيبة المهاجرين بأنفسهم أو في أوساط الجيل الثاني من الأثيوبيين حاصلون على شهادة ثانوية أو فوق ثانوية، مقابل ٩٠٪ من الآباء والأمهات في المجموعات الأخرى.

٨٠٪ من الأمهات الأثيوبيات و٧٥٪ من الآباء لم يتعلموا في أي إطار تعليمي على الإطلاق.

وتدُل الإحصائيات على فوارق كبيرة بين اليهود الأثيوبيين واليهود من الفئات الأخرى في نسبة العائلات التي فيها رب العائلة يعمل، إذ يتساوى اليهود القدامى واليهود المتحدثون باللغة الروسية. ومن المتوقع أن تكون الفوارق أكبر بين هذه الفئات في ما يتعلّق بامتلاك وسائل الراحة أو السيارات أو الأدوات الكهربائية الحيوية، أو الترفيهية (جهاز ستيريو أو تلفزيون إلخ...).

وفي مجال آخر، يدل على مستوى المعيشة، قال ١٥٪ من المهاجرين بأنفسهم، و٢٣٪ فقط من أبناء الشبيبة من الجيل الثاني، أنهم حظوا بإجازة تزيد عن يوم واحد قضوه في فندق أو في غرفة سياحية، مُقابل ٧٢٪ في صفوف هاتين الفئتين من أبناء المهاجرين المتحدثين بالروسية و٧٩٪ من اليهود القدامى. ٣٪ من أبناء الشبيبة من اليهود القدامى صرحوا بأنه من النادر جدًا أن لا يكون في حوزتهم نقود للترفيه وقضاء الوقت، مقارنة بـ ١٠٪ بين الشبيبة من اليهود المتحدثين بالروسية و٢٠٪ من أبناء الشبيبة من اليهود الأثيوبيين.

إضافة إلى هذا كلّه، ثمة مصاعب في مجال اللغة يعاني جرّاءها أبناء الشبيبة من المهاجرين الأثيوبيين. في هذا الصدد، يبيّن البحث أنّ ٣٪ من أبناء المهاجرين الأثيوبيين (الجيل الثاني) يتحدثون اللغة الأمهرية مع والديهم، مقابل ٤٩٪ يتحدثون العبرية فقط. يكتسب هذا المعطى دلالة كبيرة، ويشير إلى مشكلة جدية في الاتصال بين أبناء الشبيبة ووالديهم في ضوء عدم اتقان الأكبر سنًا للغة العبرية. وعلى نحو عام، يُستدل من البحث أنّ ملكة اللغة العبرية لدى المهاجرين من أبناء الشبيبة الأثيوبيين كانت أضعف منها لدى المهاجرين المتحدثين بالروسية. ٧٦٪ من أبناء الشبيبة المهاجرين الأثيوبيين قالوا أنهم يجيدون العبرية قراءة وكتابة، مقابل ٨٨٪ بين الفئة نفسها من اليهود المتحدثين بالروسية. أما بين أبناء الجيل الثاني من الأثيوبيين واليهود من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا فجاءت النسبة ٨٧٪ و ٩٣٪ على التوالي.

ارتفاع كبير في نسبة الأولاد الأثيوبيين الذين يتعلمون في أطر التعليم الخاص قياسًا بباقي السكان في إسرائيل.

معطى آخر يدل على الأوضاع الصعبة التي يعيشها الأثيوبيون هو الارتفاع الكبير في نسبة الأولاد الأثيوبيين الذين يتعلمون في أطر التعليم الخاص قياسًا بباقي السكان في إسرائيل،[٤٣] إذ تشير معطيات حديثة صادرة عن دائرة الإحصاء المركزية أن نسبة الطلاب اليهود المولودين في أثيوبيا الذين يتعلمون في أطر التعليم الخاص، في المرحلة الابتدائية، أعلى بقليل من النسبة العامة لجميع السكان (١١,٩٪ مقابل ١٠,٦٪)، وأقل بقليل في

المرحلة الثانوية (٥,٣٪ مقابل ٦,٣٪ بين السكان عامة). أما في أوساط المولودين في إسرائيل (الجيل الثاني للمهاجرين الأثيوبيين) فهي تختلف بشكلٍ حاد، حيث ترتفع إلى ١٦,٨٪ من الطلاب في المرحلة الابتدائية و٨,٨٪ في المرحلة الثانوية. ومن الجدير بالذكر أن أطر التعليم الخاص أُعدت، في المقام الأول، لمن يعانون من محدوديات إدراكية لأسباب مختلفة. من ناحية ثانية لا ينفي معدو الإحصائيات المذكورة إمكانية عدم وجود أي مبرّر لمثل هذه الظاهرة ذات النتائج السلبية على الأولاد ومستقبلهم.

أما على صعيد العمل والأجور التي يتقاضاها اليهود الأثيوبيون، فتدل المعطيات على أنّ المهاجرين الأثيوبيين من أصحاب المؤهلات العلمية والتجربة المهنية يتلقوْن الأجر الأكثر انخفاضًا في السوق، مقارنة مع الفئة نفسها من أبناء المجموعات الأخرى في المجتمع الإسرائيلي، فاليهودي الأثيوبي صاحب الخبرة المناسبة للعمل يتقاضى ما معدله ١٣٧ شيكلا في اليوم.[٤٤] وتبيّن الإحصائيات أنّ المهاجرين الأثيوبيين الذين تنقصهم سنوات تجربة مهنية يتقاضوْن الأجر الأكثر انخفاضًا في إسرائيل، أي أنهم احتلوا الموقع الذي كان يحتله المواطنون العرب بين القوى العاملة في السوق إلى حين هجرة الأثيوبيين في الثمانينيات والتسعينيات، فهم يتقاضوْن عند دخولهم إلى سوق العمل أجرًا يقل بـ ٣٠٪ – ٤٠٪ عن الأجر الذي يتقاضاه العرب الذين اجتازوا عدد سنوات التعليم نفسه.

يتلقى المهاجرون الأثيوبيون من أصحاب المؤهلات العلمية والتجربة المهنية الأجر الأكثر انخفاضًا في السوق.

ويبيّن بحث آخر أجري حول الأجر الشهري للعاملين غير الأكاديميين أنّ العاملين من اليهود من المهاجرين القدامى يتقاضون الأجر الأعلى بمعدل ٢٦٥ شيكلاً في اليوم (حسب أجور عام ٢٠١٠)، يليهم العاملون من المهاجرين المتحدثين بالروسية بمعدل ٢١٥ شيكلاً يوميًا، ثم العرب المواطنين في إسرائيل، ويأتي الأثيوبيون في مكانٍ متأخر. ويفسّر البحث نتيجته بشأن الأجر المتدني للأثيوبيين مقارنةً بالعرب والمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي بناءً على كبر كل فئة، ففي حين بلغ عدد العرب ما يزيد عن مليون نسمة، لم يتجاوز عدد المهاجرين الأثيوبيين ١٤٠ ألف نسمة. ومن الطبيعي أن تتمكن فئة سُكانية مؤلفة من مليون نسمة وأكثر، مثل العرب أو المهاجرين المتحدثين بالروسية من خلق أماكن عمل داخلها، وأن تتمكن من تشغيل عدد من أبنائها، وهو أمر لا يتوفر لدى الأثيوبيين.

ويصل البحث إلى نتيجة مفادها أنّه في حين يعاني العرب من التمييز، في المجتمع عامة وفي سوق العمل، بسبب انتمائهم القومي، يلاقي اليهود الأثيوبيون معاملة عنصرية مهينة بسبب سواد بشرتهم.

في السنة الأخيرة كذلك، وصلت إلى العناوين بعضُ مظاهر التمييز في السكن، كان أبرزها ما نشرته القناة الثانية في مستهلّ سنة ٢٠١٢. وقد أفادت الأنباء آنذاك أنّ سكّان أحد أحياء مدينة كريات ملاخي وقّعوا على وثيقة يلتزمون فيها بعدم بيع أو تأجير

الشقق السكنيّة لمن هم من أصل أثيوبيّ.[٤٥] ويُستدَلّ من الأنباء كذلك أنّ سماسرة الشقق وعدوا سكّان الشقق المحتمَلين بحيٍّ نظيف من الأثيوبيّين. اقتُبِست في التقارير الإخباريّة التي تناولت هذا الأمر، أقوال مهينة ومُذِلّة تجاه الأثيوبيّين تفوّه بها سكّان الشقق في البلدة المذكورة. وتفيد التقارير أيضًا أنّ الظاهرة نفسها قائمة في مدن أخرى، وإن لم تكن بالمستوى نفسه من التنظيم والفظاظة التي تتّسم بها في كريات ملاخي.[٤٦] كذلك، شهد العام ٢٠١٢ عددًا من حالات التعامل العنصريّ والمهين مع الطلاب اليهود الأثيوبيين سواءً أكان ذلك من الهيئات الإدارية والتدريسية في المدارس ذات الأغلبية من اليهود غير الأثيوبيين، أم من أولياء أمور الطلاب أم من الطلاب غير الأثيوبيين أنفسهم.[٤٧]

وقع سكّان أحد أحياء مدينة كريات ملاخي وقّعوا على وثيقة يلتزمون فيها بعدم بيع أو تأجير الشقق السكنيّة لمن هم من أصل أثيوبيّ.

الطبقة الوسطى في إسرائيل

منذ أن انطلقت حركة الاحتجاج في صيف ٢٠١١ انشغل الخطاب العام في إسرائيل بالطبقة الوسطى، حتى كاد هذا المصطلح لا يغيب عن صفحات الجرائد ونشرات الأخبار والتقارير المنشغلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وقد اكتسب الاهتمام بالطبقة الوسطى اهتمامًا أكبر مع بدء المنافسة الانتخابية في الشهرين الأخيرين من ٢٠١٢، إذ هنالك أحزاب حقّقت مكاسبها الانتخابية برفعها لواء الطبقة الوسطى ومصالحها ومجابهة السياسة المالية التي تؤدي إلى تآكلها، مثل حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد وحزب العمل برئاسة شيلي يحيموفيتش وغيرهما. ويتوقع المحللون السياسيون في إسرائيل أن تبيّن الدراسات التي سوف تُجرى، كما هو متبّع في أعقاب كل انتخابات برلمانيّة، أن هذه الأحزاب حصلت على قسم كبير من أصواتها بسبب اهتمامها بمطالب الطبقة الوسطى، وهي التي رفعتها حركة الاحتجاج في أوج نشاطها واتساعها. ومن المعروف أنّ عام ٢٠١١ شهد اندلاع موجات احتجاج كثيرة غطت مجتمعات عديدة في إسرائيل ودول العالم، دلّت شعاراتها ومطالبها على الصعوبات التي تواجهها الطبقة الوسطى في كل من هذه المجتمعات.

هنالك أحزاب حقّقت مكاسبها الانتخابية برفعها لواء الطبقة الوسطى ومصالحها ومجابهة السياسة المالية التي تؤدي إلى تآكلها، مثل حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد وحزب العمل برئاسة شيلي يحيموفيتش وغيرهما.

لا تتسع رقعة هذا التقرير للخوض عميقًا في تعريف الطبقة الوسطى، رغم وجاهة هذا الأمر الذي أشغل فلاسفة ومفكرين سياسيين، كما ارتبط على نحو وثيق بالديمقراطية ونشوء القوميات ونشوب الثورات والانتفاضات، وما إلى ذلك. ما يهمنا في هذه العجالة هو تبيان العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى وقوتها في أي مجتمع وبين استقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية لذلك المجتمع، ومستقبل نمو ذلك المجتمع وتقدّمه، فالطبقة الوسطى عادة هي مصدر عمال قطاعي الانتاج والخدمات والمهن التي تحتاج إلى الخبرة،

إضافة إلى كونها المستهلك الأكبر للمنتجات والخدمات. ومن المعروف أنّ تعزيز اتساع الطبقة الوسطى ومناعتها وحصتها من الدخل القومي يعتبر مؤشرًا على عدم اتساع الفوارق الاجتماعية حتى تتحول إلى فجوات عميقة. هذا مع العلم أنّ العقدين الأخيرين شهدا تراجعًا في الطبقة الوسطى الإسرائيلية مقابل ارتفاع في نسبة ما يسمى الطبقة العليا من ناحية، وفي الطبقة الدنيا أيضًا، ولكن بشكلٍ أكبر بكثير.

التعريف المعتمد للطبقة الوسطى أنها تتكون من الأسر التي يرأسها معيل أجير (أو أجيرة)، ويتراوح دخلها بين ٧٥٪ - ١٢٥٪ من منصّف الدخل للأسرة، قبل خصم الضرائب.

التعريف المعتمد للطبقة الوسطى لدى الأوساط الرسمية ومعاهد الأبحاث المتخصصة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، ووسائل الإعلام في إسرائيل يعتبر أنها تتكون من الأسر التي يرأسها معيل أجير (أو أجيرة)، ويتراوح دخلها بين ٧٥٪ – ١٢٥٪ من مضِّف الدخل للأسرة، قبل خصم الضرائب. أما الطبقتان الدنيا والعليا فتتكونان من الأسر التي تتقاضى أقل من ٧٥٪ من منصّف الدخل أو ما يزيد عن ١٢٥٪ منه. نستنتج مما تقدّم أن حجم الطبقة الوسطى يعتمد إلى حدّ كبير على السياسة المالية للدولة وعلى الشبكة الاجتماعية التي توفرها وعلى سياسة الضرائب،[٤٨] وبكلمات أخرى، فإن اتساع الطبقة الوسطى واستقرارها بعد مدفوعات التحويلات الحكومية والضرائب منوط بسياسة الرفاه الواسعة والخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية التي تضمنها الدولة لسكانها.

يفسّر هذا حقيقة أن الطبقة الوسطى في إسرائيل آخذة في التآكل بسبب مواصفات سوق العمل وسياسة الرفاه، وهو ما أدّى إلى اتساع الفوارق الاجتماعية، وإلى فجوات أوسع في توزيع الدخل. وقد كانت هذه التطورات في البنية الطبقية في إسرائيل متوقعة على ضوء تراجع إسهام العاملين في الدخل القومي، وسياسة تقليص الإنفاق الحكومي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما أوضحنا سالفًا، والتقليصات الواسعة في شبكة الضمان الاجتماعي في العقد الأخير، على أقل تقدير.[٤٩]

تضاعفت نسبة الأُسر التابعة للطبقة الوسطى من ٣٠,٨٪ قبل عقدين إلى ما يقرُب مِن ٢٧,٨٪ في عام ٢٠١٠،[٥٠] كما انخفضت حصة هذه الطبقة من الدخل القومي، خلال هذه الفترة. في الفترة نفسها ازدادت الفوارق بين الدخل المتوسط للأسرة من الطبقات الثلاث.

الطبقة الوسطى في إسرائيل آخذة في التآكل بسبب مواصفات سوق العمل وسياسة الرفاه، وهو ما أدّى إلى اتساع الفوارق الاجتماعية، وإلى فجوات أوسع في توزيع الدخل.

في ٢٠١٠، كانت نسبة ٢٨,٥٪ من الأسر اليهودية تنتمي للطبقة الوسطى مقارنة مع ٢٣,٤٪ من الأسر العربية، ولكن في حين الانخفاض في عدد الأسر التابعة للطبقة الوسطى يرافقه اتساع في حجم الطبقة العليا، كان الانخفاض لدى العرب يعني ازديادًا جديًا في عدد الأسر في الطبقة الدنيا فقط.[٥١]

ويتضح من مسح مُقارن على امتداد فترة زمنية طويلة أنّ التغيير الأبرز كان مضاعفة

تمثيل اليهود من الأصول الشرقية واليهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا في الطبقة العليا، إذ وصلت نسب هذا التمثيل في عام ٢٠١٠، إلى ٤٥,٣٪ بالنسبة للأسر من اليهود الشرقيين، و٢٧,٢٪ للأسر من اليهود من دول الاتحاد السوفيتي سابقًا. أما بالنسبة للأسر اليهودية من أصل أشكنازي من الجيل الثاني في إسرائيل فإنّ نحو ٥٠٪ منها كان وما زال ينتمي إلى الطبقة العليا.

في غالبية الأسر التابعة للطبقة الوسطى هنالك معيلان إثنان، ولكن هناك فرق جدي بين الشرائح المختلفة التي تُشكّل هذه الطبقة: لـ ٤٠,٥٪ من الأسر في الشريحة الأقل دخلاً في الطبقة الوسطى معيل واحد، في حين تصل هذه النسبة في الشرائح الأعلى دخلاً من الطبقة نفسها ٢٨,٥٪ فقط. وفي الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ و٢٠١٠ سُجِّل انخفاض بنسبة ٢٢٪ في الأسر التابعة للطبقة الوسطى التي تشمل معيلاً واحدًا. وصل هذا الانخفاض في الشرائح الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى (٢٤٪) وفي الشرائح ذات الدخل الأعلى من الطبقة نفسها (١٨٪)، ما قد يعني تدهور عائلات من الشرائح ذات الدخل الأقل من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الدنيا. ويتضح أنه في سنة ٢٠١٠ كانت ثمة حاجة إلى عدد أكبر من المعيلين للأسرة الواحدة لكي تُحسب ضمن الطبقة الوسطى.

نجد في مجال التعليم العالي أنّ الطبقة الوسطى تشبه الطبقة الدنيا أكثر مما تشبه الطبقة العليا.

أصناف العمل الأكثر شيوعًا في صفوف الطبقة الوسطى في إسرائيل هي الأعمال المهنية في قطاعات البناء والصناعة والمبيعات والخدمات. يعمل في هذه الأعمال ما يقرب من ٥٠٪ من الأجيرين المنتمين للشرائح الأقل دخلاً في الطبقة الوسطى، ونحو ٤٠٪ من الشريحة الأعلى دخلاً من هذه الطبقة. نحو ٣٣٪ من الطبقة الوسطى في إسرائيل يعملون في مهن حرة وكتقنيين وموظفين، هذا في حين تبقى حصة الأسد من المهن الأكاديميّة والإدارية من نصيب الطبقة العليا في إسرائيل.

المشغل الأكبر لأرباب عائلات الطبقة الوسطى هو قطاع الخدمات العامة: هكذا كان الوضع أيضًا قبل ما يقرب من ٢٠ سنة، وثمة تمثيل أقل لهذه الطبقة في مجال صناعة الهايتك وقطاع المال، فما بالك بالنسبة لتمثيل الطبقة الدُنيا؟.

نجد في مجال التعليم العالي أنّ الطبقة الوسطى تشبه الطبقة الدنيا أكثر مما تشبه الطبقة العليا. ونسبة الحائزين على ألقاب أكاديميّة تشكّل حدًا فارقًا واضحًا بين الطبقتين الوسطى والعليا في إسرائيل. نحو ٢٥٪ من أرباب الأسر من الطبقة الوسطى حاصلون على شهادات الدراسة الأكاديمية مقارنة بـ ٥٠٪ في صفوف الطبقة العليا.[٥٢]

نجد في هذا السياق أنه في عام ٢٠١٠، كان أكثر من ٧٠٪ من الأسر التابعة للطبقة

الوسطى تعيش في شقق تعود ملكيتها لها، وكان معدّل ثمن الشقة يتراوح بين ٩٠٠ ألف شيكل لدى الشرائح الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى و ١,٢ مليون شيكل للشقة لدى الشرائح ذات الدخل الأعلى من الطبقة الوسطى (حسب أسعار سنة ٢٠١٠). هذا في حين كان معدل ثمن الشقق التي تمتلكها العائلات المحسوبة على الطبقة العليا في إسرائيل (في ٢٠١٠) يزيد بضعفين عن معدل ثمن الشقق التي تمتلكها أسر الطبقة الوسطى. ومن الجدير بالذكر أنّ انخفاضًا طرأ في الفترة بين ١٩٩٢–٢٠١٠ على نسبة امتلاك الأسر للشقق، وقد لوحظ الانخفاض الأبرز في هذا المجال في صفوف الأسر التابعة للشريحة الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى.

إجمال

هل حقًا أنّ «ما بدأ في الشوارع ينتهي بالتصويت في صناديق الاقتراع، ويتحول إلى سياسة اجتماعية اقتصادية أكثر إنسانية وتوازنًا...». كما قال ايتسيك شمولي، أحد قادة حركة الاحتجاج الذين وصلوا إلى الكنيست في الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة؟

هيمن خطاب الاحتجاج على برامج عدد كبير من الأحزاب التي خاضت الانتخابات الأخيرة، ولا سيّما حزب «يوجد مستقبل».

هيمن خطاب الاحتجاج على برامج عدد كبير من الأحزاب التي خاضت الانتخابات الأخيرة، ولا سيّما حزب «يوجد مستقبل» الذي رفع لواء مطالب الطبقة الوسطى، ونجح في أن يصبح الحزب الثاني من حيث قوته في الكنيست بعد مضي أشهر معدودة على تأسيسه، والأحزاب القديمة، مثل العمل وميرتس، اللذين نجحا في زيادة أو حتى مضاعفة تمثيلهما. وقد يكون من المنطقيّ أن نفترض أن أثر هذه الحركة قد انعكس في السلوك الانتخابيّ وفي أنماط التصويت، خاصة بعد أن قامت هذه الأحزاب بترشيح بعض قيادات الاحتجاج في صفوفها ووصول بعضهم إلى الكنيست. إلا أنه ليس ثمّة ما يثبت أن هذا التأثير جاء نتيجة حراك شعبيّ تحوّل إلى نمط فعل جماعيّ مؤثر، أو أن خطاب حركة الاحتجاج ومطالبها باتا اعتبارًا أساسيًا في تحديد السلوك الانتخابيّ للمواطن الإسرائيليّ. ومن الممكن أن نزعم في هذه المرحلة المفصليّة من تطوّر حركة الاحتجاج أن من شأن وصول بعض قادتها إلى الكنيست من ناحية، وقيام أحزاب بتبنيّ شعاراتها ومطالبها ومحاولتها فرض وصاية عليها أن يشكل ضربة قاضية لفرص استمرارها. إن العودة إلى نقطة الصفر، إذا صحّ التعبير، أي العودة إلى أساليب العمل القديم والاعتماد الكامل على أحزاب المعارضة والنقابات وكافة أنواع الممثلين تنزع من حركة الاحتجاج مميّزها المؤثر والجاذب للتأييد المتجسّد في «عودة الجمهور إلى الشارع»، كما

أن تلك العودة ترهن مصالح الشرائح الضعيفة التي كانت حركة الاحتجاج صرختها بمكاسب ائتلافية أو باعتبارات سياسيّة وأمنية تحكم حتى أحزاب المعارضة الصهيونية في إسرائيل.

يبدو أن السنة الحاليّة ٢٠١٣ سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج على ضوء ما يُنشر الآن عن العجز الكبير في ميزانية إسرائيل.

وعلى كل حال، يبدو أن السنة الحاليّة ٢٠١٣ سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج على ضوء ما يُنشر الآن عن العجز الكبير في ميزانية إسرائيل (٣٩ مليار شيكل ما يصل إلى ضعف العجز الذي كان متوقعًا)، ومحاولات سدّه بتقليص الإنفاق الاجتماعيّ وتخفيض الأجور وزيادة الضرائب ورفع أسعار السلع، لا سيّما الماء والكهرباء والسلع واسعة الاستهلاك، إضافة إلى توقّعات قيام الحكومة بإلغاء أو تعليق بعض المشاريع التي اضطرت إلى المبادرة إليها استجابة لحركة الاحتجاج. ومن نافل القول أن هذه التقليصات تعني أنه حُكم على المجتمع الإسرائيلي بأن يعيش أزمة اقتصادية واجتماعيّة، وأن على الشرائح الضعيفة فيه أن تتحمل آفة الفقر وصعوبات الأخرى، ربما ينفعها احتجاج جديد، يكون قد استلهم عبر التجربة السابقة وتفادى أخطاءها.

هوامش

١ هنالك من يعتقد أنّ تخلي الإعلام عن حركة الاحتجاج كان من الأسباب التي أدت إلى أفولها، فبعد أشهر من اهتمام وسائل الإعلام الكبير بما يجري في شارع روتشيلد، والتغطية الواسعة لكل ما كان يحدث قرب مركز حركة الاحتجاج وللفعاليات المختلفة، طرأ تراجع ملحوظ على اهتمام وسائل الإعلام. ويعتقد نشطاء الاحتجاج أنّ هذا نجم عن تعرّض حركة الاحتجاج أو بعض ناشطيها لأرباب المال الكبار في إسرائيل، الذين يتحكمون بوسائلِ الإعلام وينفقون مبالغ طائلة على الدعايات التجارية لمنتجاتهم. أما عودة الإعلام للاهتمام بفعاليات الاحتجاج القليلة والمحدودة التي نُظّمت في بداية شهر آب ٢٠١٢ فتعود إلى مشاركة نجوم سياسيين جدد مثل يائير لبيد وحزبه، وستاف شفير التي انتخبت في الانتخابات الأخيرة نائبة في الكنيست عن حزب العمل.

٢ مؤتمر إسرائيل– سدروت: ٦١٪ من الجمهور يشعرون ان الاستطلاع الاجتماعيّ قد فشل. موقع The Marker، ٢٠١٢/١٢/١٣. http://www.themarker.com/news/politics/1.1885674 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٣٠).

٣ للمقارنة بين هيمنة القضايا الاجتماعيّة والاقتصادية ومصالح الطبقة الوسطى على برامج الأحزاب، أنظروا عيلي بينج، «مقارنة بين البرامج الاقتصادية– الاجتماعيّة للأحزاب الكبيرة في انتخابات ٢٠١٣». برنامج الاقتصاد والمجتمع، على موقع الانترنت الخاص بمعهد فان لير في القدس، comparison-between-agendas.pdf/01/http://vanleerecon.files.wordpress.com/2013 (شوهد في ٢٠١٣/١/١٠)؛ تسفي زرحيا، «عندما يكون الاقتصاد في ضائقة: ماذا تطرح الأحزاب الكبيرة، ومن يتهرّب من الإجابات؟ The Marker، 3 /2013/1، http://www.themarker.com/news/politics/1.1899588 (شوهد في 2013/1/10).

٤ ثمّة قوائم عديدة خاضت الانتخابات الأخيرة تحت شعارات مستوحاة من مطالب حركة الاحتجاج، ولكن الحظ لم يحالفها إذ إنها لم تعبر نسبة الحسم المطلوبة وهي ٢٪ من مجمل الأصوات الصالحة. ومن المعروف أن ١٢ حزبًا فقط تمكنت من اجتياز نسبة الحسم من أصل ٣٢ قائمة خاضت الانتخابات البرلمانيّة.

٥ على سبيل المثال، بيّن استطلاع أجراه القيّمون على مؤتمر شدروت السنوي أن ٤٦٪ من الجمهور قالوا أنهم سوف يصوتون لحزب القائد السياسيّ الذي يعتقدون أنه سوف يبذل جلّ الجهد لدعم المسألة الاجتماعية؛ وأفاد ٤٠٪ من الجمهور بأنّ مواقفهم في المجال الاجتماعي–الاقتصادي سوف تغيِّر نمط تصويتهم في الانتخابات، في حين قال ٣٨٪ أنها لن تغيّر ذلك؛ مؤتمر إسرائيل– سدروت: ٦١٪ من الجمهور يشعرون ان الاستطلاع الاجتماعيّ قد فشل. موقع The Marker، ٢٠١٢/١٢/١٣. /http://www.themarker.com news/politics/1.1885674 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٣٠).

٦ ليف غرينبرغ، نجاح فشل الاحتجاج. موقع هآرتس، ٢٠١٣/١/٢٢، http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1912530 (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٢)؛ شاحر سموحة، الموجة القادمة من الاحتجاج ستبدو مختلفة تمامًا، سوف تبدأ من الأحياء، وسوف تكون عنيفة. البعض سيخرجون للسرقة. موقع صحيفة غلوبس، ٢٠١٢/٢/٢، .http://www.globes.co.il/news/article aspx?did=1000818216 (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٧ اتيلا شومفليبي. بلاد جديدة، سياسة جديدة. **يديعوت احرونوت**، ٢٠١١/٨/٧، /http://www.ynet.co.il articles/0,7340,L-4105380,00.html (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٠/).

٨ ليف غرينبرغ، نجاح فشل الاحتجاج. **موقع هآرتس**، ٢٠١٣/١/٢٢، http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1912530 (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٢

٩ المصدر نفسه.

١٠ آشر شختر، روتشلد، يوميات احتجاج. تل أبيب: إصدار هكيبوتس هميئوحاد، ٢٠١٢. ص.١٠٥–١٠٦.؛ قال عوفر، وهو أحد الناشطين من الطبقة الفقيرة التي أقصيت عن المشاركة في خيام روتشيلد في مقابلة أجريت معه بشأن موقف من يمثلهم من قيادة الاحتجاج: «افني ليف، مع الاحترام لها، هي فتاة جيدة، لكنها لا تفهم الحياة، لم تأت من الأسفل. جاءت وقامت بخطوة ما، ولكن هل تفهم في شؤون السكن؟ هل تعرف الضائقة؟ إنها شابة صغيرة، طيلة حياتها .....لم تكن في حياتها حيث هناك ضائقة. نحن لا نستوفي المعايير المطلوبة لروتشيلد، هم في موقع آخر». (مقتبس في آشر شختر، ص. ١٢٠)

١١ المصدر السابق، ص. ١١١

١٢ آشر شختر، روتشلد، **يوميات احتجاج**، ص. ١٢٦؛ يهودا شنهاف. الكرنفال: احتجاج اجتماعي بلا معارضات. قضايا إسرائيليّة، العدد ٤٥، ٢٠١٢، ص.١٧– ٣٠.

١٣ ليف غرينبرغ، نجاح فشل الاحتجاج. موقع هآرتس، ٢٠١٣/١/٢٢، http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1912530 (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٢).

١٤ للإطلاع على مطالب حركة الاحتجاج، أنظروا **تقرير مدار الاستراتيجيّ ٢٠١٢**، ص. ٢٣١–٢٦٢.

١٥ عن التوجهات المختلفة بين قادة حركة الاحتجاج ، أنظروا ملحق «٧ أيام» التابع لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، عدد ٢٤٨٦، ٢٠١١/٩/١٦، ص. ٢٠.

١٦ للمزيد من تعريف الفقر وطريقة حساب خط الفقر لكل عائلة حسب عدد أفرادها انظروا: إيلانيت بار. **وصف وتحليل مؤشرات الفقر وغياب المساواة في إسرائيل والدول المتطوّرة**. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١/١٧، ص. ٢–٦. http://www. knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03095.pdf (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٠)؛ محمود خطيب، هل أنا فقير؟ موقع كل العرب، ٢٠٠٩، ١١، ١٤، http://www.kul-alarab.com/Article/213513 (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٠)

١٧ ارتفع عدد الأولاد الفقراء خلال العقد الأخير بنسبة وصلت إلى ٦٠٪ (٥٣١٠٠٠ في سنة ٢٠٠٠)، ومن المرجح أنّ عشرات الآلاف من الأولاد انضموا إلى هذا العدد في سنة ٢٠١٢.

١٨ ميري أندفلد، نتانئيلا باركي، دانئيل غوطليف، ألكسندر فرومان. **مؤشرات الفقر والفجوات الاجتماعية ٢٠١١**– تقرير سنوي. مؤسسة التأمين الوطني، www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Pages/default.aspx

١٩ من الجدير بالذكر أنّ هذه النسبة قد ازدادت بأكثر من ضعفيْن خلال عقد واحد. (في سنة ١٩٩٩ كانت النسبة ٧٪).

٢٠ هيلا فايسبرغ، قنبلة موقوتة، أكثر من نصف العائلات الحريديّة والعربية يعيش تحت خط الفقر. The Marker، ٢٠١٢/١٢/١١، http://www.themarker.com/news/politics/1.1883555 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٢٢).

٢١ عن تصريحات المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني ووزير الرفاه وعدد من الشخصيات الرسمية والشعبية احتجاجًا على السياسة الفاشلة في مجابهة ضائقة الفقر، طاليا نيشر، تقرير الفقر: في إسرائيل يعيش ١,٨ مليون فقير؛ ٦٥٪ من العائلات الفقيرة تعمل. هآرتس ٢٠١٢/١١/٢٩، http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1876255 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٣٠).

٢٢ منظمة لتيت، **التقرير البديل عن الفقر ٢٠١٢**، ص. ٣، http://www.latet.org.il/Index.asp?CategoryID=304&Article ID=907 (شوهد في ٢٠١٣/١/١٠).

٢٣ المصدر.

٢٤ التقرير البديل عن الفقر ٢٠١٢، ص. ٣

٢٥ المصدر نفسه، ص. ٥

٢٦ المصدر نفسه، ص. ١٠

٢٧ المصدر نفسه، ص. ٢٤–٢٦.

٢٨ المصدر نفسه، ص. ٥٢–٥٣.

٢٩ طليا نيشر، استطلاع: غالبية الجمهور يعتقدون أن مجابهة الفقر أهم من مسألة الأمن. موقع هآرتس، ٢٠١٢/١٢/١٧، http:// www.haaretz.co.il/news/education/1.1887238 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٣٠).

٣٠ إيلانيت بار. **وصف وتحليل مؤشرات الفقر وغياب المساواة في إسرائيل والدول المتطوّرة**. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١/١٧، ص. ١٠، http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03095.pdf (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٠).

٣١ معامل أو مؤشر جيني بالإنكليزية Gini coefficient من المقاييس المهمة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قيلسًا رقميًا لعدالة التوزيع. ينحصر معامل جيني بين الصفر والواحد. عندما تعادل قيمته الصفر يكون توزيع الدخل متساويًا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما عندما تكون قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح، يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. للمقارنة بين معامل جيني في إسرائيل وفي عدد من دول العالم، أنظروا شلومو سقيرسكي، ايتي كونور أتياس. صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢. تل أبيب: مركز أدفا، ص. ١٧، http://www.adva.org/uploaded/social-01_1.pdf .

٣٢ إيلانيت بار. **وصف وتحليل مؤشرات الفقر وغياب المساواة في إسرائيل والدول المتطوّرة**. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١/١٧، ص. ٨، http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03095.pdf (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٠).

٣٣ المصدر نفسه، ص. ١٠

٣٤ إيلانيت بار وتمير أغمون، مؤشرات اقتصاديّة– اجتماعيّة في إسرائيل ودول OECD. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١٠/٢٤، ص. ٣–٥، http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03133.pdf .

٣٥ المصدر نفسه، ص. ٦: تسفي زرحيا، تقرير: «**اسرائيل ما زالت سبّاقة في نسب الفقر في العالم المتطوّر**» The Marker، ٢٠١٢/٦/٢٤، http://www.themarker.com/news/1.1738720.

٣٦ في مجال المشاركة في العمل والتعليم الأكاديمي، تحتل إسرائيل مكانًا متقدمًا في المقارنات مع دول OECD، مثلاً تفيد الإحصائيات أنّ نسبة الحاصلين على شهادات أكاديمية في إسرائيل وصلت إلى ٣١٪ من السكان من الفئة العمرية ٢٤–٦٤ سنة مقارنة بـ ٢٢٪ بالمعدل في دول المنظمة. وتحتل اسرائيل المكان الثالث في هذا المقياس بعد النرويج (٣٥٪) والولايات المتحدة (٣٢٪)، هذا في حين تحتل المواقع المختلفة على هذا التدريج: ايطاليا، تركيا، وسلوفانيا والنمسا.

٣٧ كما هو معروف، لا يجمع علماء الاجتماع والاقتصاديون على تعريف واحد للطبقة الوسطى، هذا ناهيك على أن واقع حياة الطبقة الوسطى يختلف من دولة إلى أخرى حسب العديد من العوامل وأهمها الدخل، ومستوى الحياة، وهامش الحرية الذي تتمتع به في المجالات السياسية والاجتماعية. عند الحديث عن الطبقة الوسطى في المحافل الرسمية وفي وسائل الاعلام في إسرائيل يعتمدون على تعريف اقتصادي ضيق وجاف، وتُعرف الطبقة الوسطى في صفوف هذه الأوساط بأنها تتكوّن من الأسر التي يتراوح دخلها بين ٧٥٪ و ١٢٥٪ من منصّف الدخل في إسرائيل (منصّف الدخل هو خط الدخل الذي يتقاضى نصف الأسر ما هو دونه ونصفها الآخر أكثر منه.

٣٨ يمكن الاطلاع على ملخص المطالب الأساسيّة لمجابهة ظاهرة الفقر في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٢، الصادر في آذار من سنة ٢٠١٢، ص. ٢٤٩–٢٥٠.

٣٩ أور كشتي، الجيل الضائع من ذوي الأصول الأثيوبية في إسرائيل. هآرتس، ٢٠١٢/١٢/١٥، http://www.haaretz.co.il/ magazine/1.1885824 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٢٠).

٤٠ المصدر نفسه.

٤١ المصدر نفسه.

٤٢ المصدر نفسه.

٤٣ أور كاشتي. خاصون رغمًا عنهم. هل يُرسل أبناء المهاجرين الأثيوبيين إلى التعليم الخاص بدون مبرر؟ موقع صحيفة هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢، http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1855510 (شوهد في ٢٠١١/١٢/٣٠).

٤٤ هيلا فايسبرغ، قاع سوق العمل، اليهود الأثيوبيون يتقاضون الأجر الأكثر انخفاضًا في السوق الإسرائيلي. The Marker، ٢٠١٢/٣/٥، http://www.themarker.com/career/1.1656489، (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٤٥ تمير ستاينمن، كريات ملاخي: ممنوع دخول الأثيوبيّين– «لهم رائحة قنبلة نوويّة»، mako– الأخبار٢، ٢٠١٢/١/٣، http:// www.mako.co.il/news-israel/local/Article-0c66bfbbbd4a431017.htm (شوهد في ٢٠١٢/١/١٠). ; تمير ستاينمن،

العنصريّون يرفضون الخضوع: «لن نبيع للأثيوبيّين، رائحتهم كريهة»، mako– الأخبار٢، ٢٠١٢/١/١١، http://www.mako.co.il/news-israel/education/Article-7e34afa88fdc431017.htm (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٤٦ عوفر روزنباوم، نتانيا: لسنا على استعداد لتأجير شقق للأثيوبيّين، mynet، ٢٠١٢/٢/٢، http://www.mynet.co.il/articles/0,7340,L-4184058,00.html (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٤٧ طليلة نيشر. للمرة الأولى، مديرة المدرسة التي رفضت قبول طلاب اثيوبيين تُبعد عن عملها. موقع صحيفة هآرتس، ٢٠١٢/٩/٢، http://www.haaretz.co.il/news/education/١,١٨١٤٤٣٠ (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢)؛ طليلة نيشر، روعي تشيكي أراد. أهالي يرفضون استيعاب طلاب أثيوبيين أُغلقت مدرستهم. موقع صحيفة هآرتس، ٢٠١٢/٦/٢٤، http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1738650 (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٤٨ لذلك نجد أنّ نصف السكان في دول اسكندنافيا مثلاً يُحسبون ضمن الطبقة الوسطى في حين لا تتعدى هذه الطبقة ثلث السكان في باقي دول أوروبا وأمريكا، وذلك بسبب المخصصات الشهرية والخدمات التي تضمنها الدولة لمواطنيها في دول اسكندنافيا.

٤٩ حول التغييرات التي طرأت على الطبقة الوسطى في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين، أنظروا: نوغا دغان بوزاغلو، إيتي كونور أتياس. **الشريحة الوسطى في إسرائيل ١٩٩٢-٢٠١٠**. معهد أدفا، ٢٠١٣، http://www.adva.org/uploaded/%D7%A8%D7%A9%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%20%D7%91%D7%94%D7%93%D7%95%D7%A8%D7%94_991%95%D7%A0%D7%99%D7%A0%D7%91%D7%94%D7%20%D7%93%91%D7%95%D7%7.1.pdf

٥٠ شلومو سقيرسكي، ايتي كونور أتياس. **صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢**. تل أبيب: مركز أدفا، ص. ١٤–١٦، http://www.adva.org/uploaded/social-01_1.pdf.

٥١ للمقارنة بين حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل وفي دول أخرى في العالم، أنظروا شلومو سقيرسكي، ايتي كونور أتياس. **صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢**. تل أبيب: مركز أدفا، ص. ١٧ http://www.adva.org/uploaded/social-01_1.pdf

٥٢ نفس المصدر ص. ٣٠–٣١.